"فقط نريد من يتكفل بحمايتنا"

تحديات الحماية المدنية في كركوك

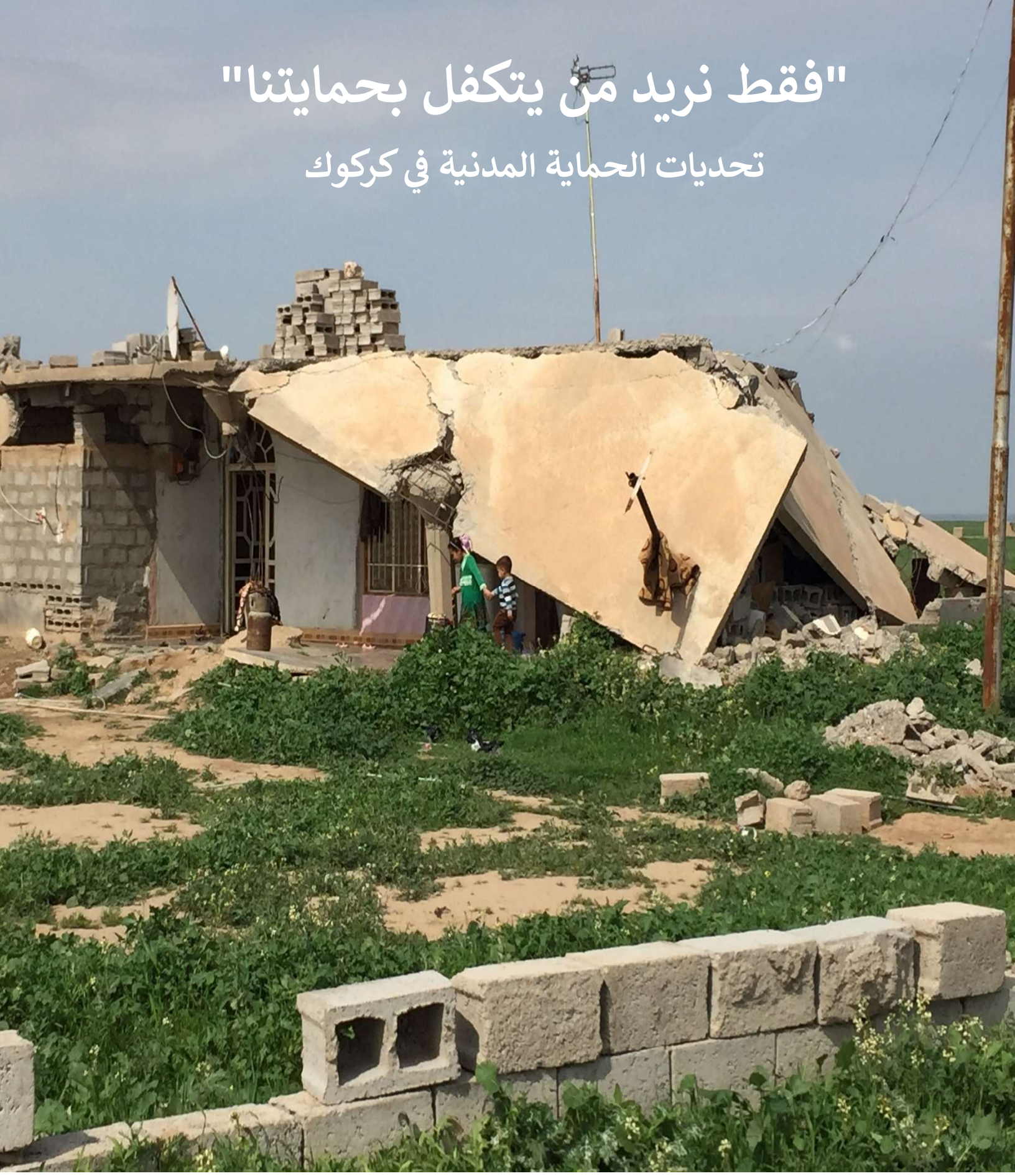

CENTER FOR
CIVILIANS IN CONFLICT
RECOGNIZE. PREVENT. PROTECT. AMEND.

الإدراك.الحيلولة دون.الحماية.جبر الضرر

الغلاف : مدنيون يعيشـون وسـط ركـام المنازل التي تدمرت اثناء القتال بين داعش والبيشمركة عام 2016

سحر محمد علي - CIVIC

T +1 202 558 6958

E info@civiliansinconflict.org

civiliansinconflict.org

حزيران 2020

حول مركز المدنيين في الصراع

مركز المدنيين في الصراع (CIVIC) هو منظمة دولية متخصصة بتعزيز حماية المدنيين العالقين في الصراع، تتمثل مهمة CIVIC في العمل مع الجهات المسلحة الفاعلة والمدنيين في الصراعات لتطوير وتنفيذ حلول لمنع وتخفيف الضرر المدني واتخاذ ما يلزم لجبر الضرر. رؤيتنا هي عالم تعترف فيه أطراف الصراع المسلح بكرامة وحقوق المدنيين، وتمنع الضرر المدني، وتحمي المدنيين الواقعين في الصراع، وتتخذ ما يلزم لجبر الضرر .

تأسست CIVIC (مركز المدنيين في الصراع) في عام 2003 من قبل مارلا روزيكا، ناشطة مدنية شابة ناصرت نيابة عن ضحايا الحرب المدنيين وعائلاتهم في العراق وأفغانستان. بناءاً على ارثها الاستثنائي تعمل CIVIC الآن في مناطق الصراع في جميع أنحاء الشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا وجنوب آسيا لتعزيز مستوى أعلى من الحماية للمدنيين.

في CIVIC نعتقد أن أطراف الصراع المسلح تتحمل مسؤولية منع وجبر الضرر المدني. ولتحقيق ذلك، نقوم بتقييم أسباب الضرر المدني في صراعات معينة ، وصياغة حلول عملية للتصدي لهذا الضرر ، والدعوة إلى اعتماد سياسات وممارسات جديدة تؤدي إلى تحسين حياة المدنيين الواقعين في الصراع. إدراكًا لقوة التعاون، نتعامل مع المدنيين والحكومات والجيوش والمؤسسات الدولية والإقليمية لتحديد وإضفاء الطابع المؤسسي لتعزيز الحماية المدنية في الصراع.

شكر وتقدير

كتبت هذه الدراسة التحليلية من قبل باولا جارسيا، باحثة CIVIC في العراق وتمت مراجعته وتحريره من قبل د.على العساف، مدير المنظمة في العراق وسحر محمد علي، مدير الشرق الأوسط وجنوب آسيا .كل من شانون غرين، المدير الاقدم للبرامج وناتالي شيكورسكي، موظفة البرنامج في برنامج الشرق الأوسط وجنوب آسيا ودانييل شينتز مستشار التواصل قدّموا دعمًا إضافيًا في مجال التحرير، قدم محمد نور الدين موظف برنامج في العراق وهانا قادر مساعدة في انجاز البحث في كركوك.

إن CIVIC ممتنة للمدنيين وقادة المجتمع وأفراد القوات الأمنية وممثلي الحكومة الذين وافقوا على المشاركة في المقابلات التي أجريناها وشاركوا معنا تصوراتهم واهتماماتهم، وللمنظمات غير الحكومية التي دعمت أبحاثنا وشاركت الرؤى الهامة معنا.

لقد عانى المدنيون الذين تحدثت إليهم CIVIC بشكل كبير أثناء الصراع المسلح وسنوات من انعدام الأمن. نحن نقدر بشدة استعدادهم للتحدث إلينا. تأخذ CIVIC على محمل الجد مسؤوليتنا لضمان ترجمة كلماتهم إلى سياسات وممارسات تعالج مخاوفهم المتعلقة بالحماية.

تعمل CIVIC في العراق بدعم من قبل وزارة الخارجية الألمانية (FFO).

طفلة تتحدث الى أحد أفراد القوات الأمنية في كركوك عام 2019. عمر الهلالي

جدول المحتويات

قائمة المصطلحات	1
الملخص التنفيذي	2
التوصيات	4
المنهجية	5
نبذة عن كركوك	6
البيئة الأمنية	8
شواغل الحماية المدنية	11
أثناء وبعد العمليات العسكرية ضد داعش	11
تهديدات داعش وإستجابة القوات الأمنية	12
تصورات المدنيين تجاه القوات الأمنية	18
قلة النساء في القوات الأمنية	23
مضايقة الاناث المهجرات	24
الاستنتاجات	26

IRAQ - Kirkuk Governorate

Reference Map with Camp Locations

For Humanitarian Purposes Only
Production date : 18 May 2015

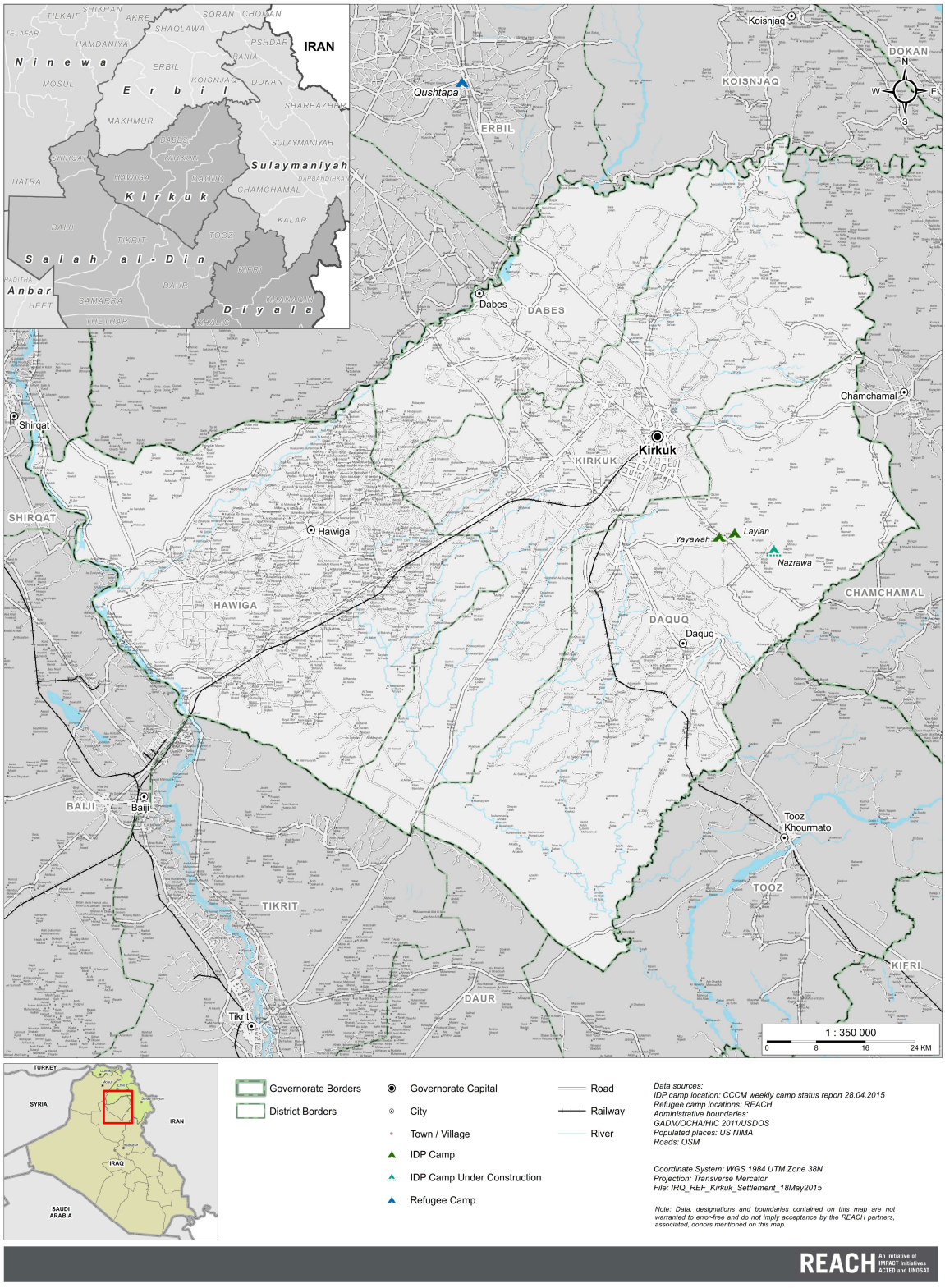

خارطة مرجعية لكركوك مبينة مواقع مخيمات النازحين لشهر مايو عام 2015

REACH Initiative, Kirkuk reference map with IDP camps, 18 May 2015.
https://www.humanitarianresponse.info/sites/www.humanitarianresponse.info/files/documents/files/reach_irq_map_reference_kirkuk_governorate_villages_18may2015_a1.pdf

قائمة المصطلحات

CIVMIL	مدني . عسكري
CJTF-OIR	فرقة المهام المشتركة-العزم الصلب
CTS	مكافحة الإرهاب
FGD	مناقشة مجموعة التركيز
ICTS	جهاز مكافحة الإرهاب العراقي
ID	وثيقة تعريف (هوية)
IDP	المهجرين
IED	عبوة ناسفة محلية الصنع
IHL	القانون الدولي الإنساني
IHRL	القانون الدولي لحقوق الإنسان
INSS	جهاز الأمن الوطني العراقي
ISF	قوات الامن العراقية
ISIS	الدولة الاسلامية في العراق والشام - داعش
GBV	العنف المبني على النوع الاجتماعي
GOI	الحكومة العراقية
KDP	الحزب الديمقراطي الكوردستاني
KPC	مجلس محافظة كركوك
KRG	حكومة إقليم كوردستان
KRI	اقليم كوردستان العراق
MOD	وزارة الدفاع العراقية
MOI	وزارة الداخلية العراقية
MOMD	وزارة الهجرة والمهجرين العراقية
PUK	الاتحاد الوطني الكوردستاني
PMU	الحشد الشعبي
TAL	القانون الإداري الانتقالي
SVBIED	السيارات المفخخة
UN	الأمم المتحدة

الملخص التنفيذي

بعد عامين من استعادة القوات العراقية للمناطق المتبقية من محافظة كركوك في عام 2017 من تنظيم الدولة الإسلامية (داعش باللغة العربية) لايزال المدنيون في كركوك معرضين للضرر من قبل داعش، والتي تقود حملة تمرد تسعى إلى تقويض جهود الحكومة في الاستقرار والتعافي. يشعر المدنيون في أجزاء من كركوك بالقلق من أن مخاوفهم المتعلقة بالحماية، مثل هجمات داعش وترويع المدنيين، لا يتم التعامل معها بشكل كاف من قبل الحكومة والقوات الأمنية.

تتفاقم هذه المخاوف بسبب عدم التعامل الفاعل مع فقدان الممتلكات والتهجير القسري بسبب الطائفة او العرق او الدين، والتي يتهم بعض أفراد القوات العراقية والكوردية بارتكابها خلال القتال ضد داعش. إن السلوك المسيء من قبل بعض أفراد القوات الأمنية تجاه الأسر التي ينظر لها بالولاء لداعش أو اولئك الذين عاشوا تحت حكم داعش... ان هكذا سلوك يضعف الثقة بين المدنيين والقوات الأمنية. وعلى الرغم من أن تنظيم داعش ضعيف ومحدود جغرافيا، فإن منع عودته وعودة سيطرته الوحشية على المدنيين يتطلب من الحكومة العراقية حماية المدنيين بشكل استباقي، والانخراط مع المجتمعات المحلية لمعالجة مخاوف الحماية المدنية الخاصة بهم وكذلك ضمان مراقبة قواتها.

يحلل هذا الموجز تهديدات الحماية التي تؤثر على المدنيين في كركوك بسبب وجود خلايا داعش التي لا تزال نشطة في المحافظة. كما يقيّم استجابة قوات الامن العراقية لهذه التهديدات، والجهود التي تبذلها حكومة العراق وقوات الامن العراقية لتحسين الأمن في المحافظة وضمان سلامة سكانها، ونقص الثقة بين المدنيين والجهات الفاعلة الأمنية.

على الرغم من أن داعش لم يعد يسيطر على مساحات شاسعة من العراق وسوريا كما كان الحال من قبل، إلا أنه لجأ الآن إلى اسلوب التمرد السريع في كركوك، يظل تنظيم داعش نشطًا في المناطق الريفية في داقوق والحويجة، حيث يروع المدنيين الذين يتعاونون مع الحكومة، ويقوم بخطف ومهاجمة المخاتير (قادة المجتمع الذين عينتهم الحكومة) وزعماء القبائل, وسرقة المواد الغذائية والإمدادات من المدنيين، وحرق المحاصيل وخصوصا في الليل. وذكر المدنيون أن القوات الأمن لا توفر الحماية الكافية لوقف أو ردع هذه الهجمات من خلال القيام بدوريات كافية أو إنشاء آليات للإنذار المبكر. وعندما تستجيب هذه القوات للدفاع عن المدنيين، فإن هذه القوات غالباً ما تواجه كمائن ينصبها داعش، الأمر الذي سيثبط الاستجابات المستقبلية لهذه القوات بدافع القلق لحماية قواتهم. وبالتالي فإن المدنيين يشعرون بالعزلة وعدم الحماية من قبل السلطات في الليل، مما يقلل من ثقتهم في القوات الحكومية ولسد هذا الفراغ، يلجأ المدنيون إلى آليات الدفاع عن أنفسهم، مثل وجود رجال مسلحين محليين غير مدربين يحرسون القرى من أسطح المنازل، مما يخلق مخاطر جديدة على المدنيين.

هناك عدد لا يحصى من الجهات الأمنية الفاعلة في كركوك، لكل منها تفويض يختلف عن الاخرى، كما تتفاوت تدريباتها وكفاءاتها مما يؤثر على مدى فعاليتها في حماية المدنيين، وبالتالي يؤثر على نظرة المدنيين لها واعتمادهم عليها. في أكتوبر 2017 وعقب انسحاب قوات البيشمركة الكوردية من كركوك في أعقاب الاستفتاء الكوردي على الاستقلال، والذي لم تدعمه الحكومة العراقية, تم نشر القوات العراقية ووحدات الحشد الشعبي (PMUs) التي تم إنشاؤها في عام 2015 للرد على تهديدات داعش للسيطرة على كركوك. تمثل الشرطة الاتحادية والتي تعمل تحت إشراف وزارة الداخلية (MOI) حتى الآن القوة الأمنية الرئيسية في المحافظة، وتعمل بالتنسيق مع الجيش العراقي وجهاز مكافحة الإرهاب العراقي (CTS) ومختلف مجموعات الحشد، والشرطة المحلية في كركوك. يعتمد راي المدنيين في القوى المحلية المختلفة اعتمادًا كبيرًا على الجماعة العرقية والطائفية التي ينتمون إليها.

يساهم سلوك بعض وحدات القوات العراقية ووحدات الحشد الشعبي في عدم الاستقرار في المنطقة. يشتكي المدنيون من طلب الرشى من أجل السماح بنقل البضائع عبر بعض نقاط التفتيش والسلوك غير اللائق تجاه النساء في بعض نقاط التفتيش. يشعر العرب السنة في الحويجة بالتهميش ويقولون إن بعض افراد الشرطة الاتحادية يضايقونهم ويتهموا الناس بدعم داعش بسبب طائفتهم أو بسبب عيشهم في المناطق التي احتلها داعش. يشغل بعض أفراد الشرطة الاتحادية أيضًا منازل مدنية في كركوك مما يمنع اصحابها المهجرين من العودة إلى مناطقهم الأصلية وإعادة بناء حياتهم. تم استخدام هذه الممتلكات ابتداءاً اثناء العمليات ضد داعش حيث كانت القوات تفتقر إلى قواعد متقدمة اثناء العمليات، لكن لم يتم إعادة هذه الممتلكات إلى أصحابها ولم يتم تعويض أصحابها عن استخدامهم. هذا الأمر يؤجج استياء المدنيين تجاه بعض وحدات القوات العراقية. أبلغ المدنيون أيضًا عن التهميش والمضايقات التي عانت منها الأسر المشكوك بارتباطها بداعش، أو العائلات التي انضم احد افرادها إلى داعش، لا سيما النساء اللائي فقدن أزواجهن أو آبائهن أو اعتُقلوا أو توفوا. يُنظر إلى النساء المهجرات على أنهن ينتمين إلى تنظيم داعش بسبب انتماء أزواجهن أو آبائهن، ولا سيما أولئك المقيمات في مخيمات المهجرين وغالبًا ما يقعن ضحايا للانتهاكات الجنسية والتحرش. كل هذا وسط غياب الجهود المبذولة لوقف الاعتداء ومحاسبة الأشخاص المسؤولين. أخيرًا يعتقد بعض العرب السنة أن منازلهم قد دُمرت أو نُهبت خلال الحملة ضد داعش لمعاقبتهم على أنهم بقوا تحت حكم داعش أو لعكس التغييرات الديموغرافية التي حدثت في ظل حملة التعريب خلال حكم صدام حسين. لم يتم تعويض خسائرهم بموجب قانون التعويضات العراقي لعام 2009، مما جعلهم يشعرون بالاستياء من المسؤولين والقوات المحلية.

ليس لدى القوات الأمنية في كركوك وقيادة عمليات كركوك (KOC) والتي هي مقر الأمن في المحافظة، بروتوكولات لمتابعة حوادث الأضرار المدنية التي تسببها عمليات القوات الأمنية، سواء عند نقاط التفتيش أو أثناء العمليات . والتي تؤثر على المدنيين أو ممتلكاتهم.

كما أنه لا يوجد ضباط مكلفون بالتواصل مع المجتمع لحل شواغل الحماية لدى المدنيين. يخشى المدنيون الانتقام إذا قدموا شكاوى رسمية بشأن السلوك التعسفي لأفراد القوات الامنية. يوجد مكتب شؤون المواطنين داخل وحدات القوات الأمنية، وهو مكلف بتلقي شكاوى المدنيين حول أفراد هذه القوات، لكن نادراً ما أدى عمله ونتائجه إلى تغيير السياسة أو أي إجراء تأديبي ضد المسؤولين عن الاضرار بالمدنيين.

إن الأهمية الاقتصادية والسياسية لكركوك لكل من الحكومة الفيدرالية وحكومة إقليم كوردستان ووضع كركوك كمنطقة متنازع عليها بموجب الدستور العراقي تؤثر على جهود تحقيق الاستقرار في المحافظة. أدى التغيير في الجهات الأمنية المسؤولة في كركوك منذ عام 2017 إلى خلق فجوة أمنية في بعض المناطق التي لم تقم لا قوات البيشمركة الكوردية التي كانت موجودة في كركوك حتى أكتوبر 2017 ولا القوات العراقية باي دوريات فيها ويمكن ان يستغل داعش غياب التنسيق وعدم تبادل المعلومات الاستخبارية بين القوات العراقية وقوات البيشمركة. في عام 2018 أعلنت حكومتا العراق وإقليم كوردستان عن تشكيل قوة مشتركة من القوات العراقية وقوات البيشمركة ولكن لم يتم نشرها بعد.

يمكن أن يعزى ظهور وتنامي داعش في العراق في عام 2014 إلى سوء الحوكمة على المستويين المركزي والمحلي، وكذلك العبث الشديد والإساءات تجاه المجتمع السني من قبل بعض أفراد القوات الأمنية الذين تصرفوا دون خشية عقاب. منذ انتهاء العمليات القتالية الرئيسية ضد داعش في عام 2017، أصبح لدى الحكومة والقوات الأمنية التابعة لها فرصة للخروج عن الممارسات السابقة التي أدت إلى حصول داعش على الدعم، والمشاركة الفعالة مع المدنيين لمعالجة مخاوفهم. المدنيون بحاجة الى يتمكنوا من الثقة بالقوات الأمنية لحمايتهم ومعالجة شواغلهم المتعلقة بالحماية، والتحقيق في ادعاءات الإساءة الى المدنيين، وبناء نهج أكثر تماسكًا للحوكمة وتحقيق الاستقرار قائم على الحماية.

التوصيات

إلى حكومة كركوك:

• مطالبة الحكومة الفيدرالية لتخصيص أموال لكركوك لضمان تنفيذ قوانين التعويض رقم 2009/20 ورقم 2015/57 وتحسين اجراءات تقديم طلبات التعويض للتأكد من انها اجراءات سهلة الوصول اليها وتتسم بالفاعلية والعدالة.[1]

• التزام قوات الأمن في كركوك بالمشاركة في التدريبات المبنية على سيناريوهات من الواقع حول حماية المدنيين، بما في ذلك التواصل مع المجتمع وكذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

إلى وزارة الداخلية، وزارة الدفاع، والحشد الشعبي:

• الزام القوات الأمنية في كركوك بالمشاركة في التدريبات المبنية على سيناريوهات من الواقع حول حماية المدنيين، بما في ذلك التواصل مع المجتمع وكذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الانسان.

• دعم نشر ضباط اناث مدرّبات على مهام الشرطة مع الوحدات الفعالة.

• توفير الموارد وتدريب مكتب شؤون المواطنين داخل كل وحدة من القوات الامنية للتعامل مع المجتمعات المحلية، وتلقى شكاوى من مصادر مختلفة (وسائل الإعلام، والمنظمات غير الحكومية، والمواطنين) وإحالة مزاعم الانتهاكات للتحقيقات والمقاضاة.

• التحقيق في ادعاءات سوء السلوك والتحرش الجنسي والإيذاء والاستغلال في مخيمات المهجرين، ومحاسبة الأشخاص بموجب القانون،الاعتراف بنتائج التحقيقات ونشرها.

• توفير دورات تدريبية للمخاتير وغيرهم من الممثلين المحليين المعينين من قبل الحكومة بشأن آليات إبلاغ المدنيين عن الشكاوى.

إلى قيادة عمليات كركوك والشرطة الاتحادية والشرطة المحلية والحشد الشعبي في كركوك:

• العمل مع المجتمعات لإنشاء أنظمة إنذار مبكر لردع تهديدات داعش والاستجابة لها بفاعلية.

• إنشاء نظام لرصد وتقييم الدوريات وفعاليتها في ردع التهديدات.

• الانخراط في حوار منتظم مع المدنيين وقادة المجتمع رجالًا ونساءًا لتقييم المخاطر الأمنية من أي تواجد متبقي لداعش والاستماع إلى المخاوف الناشئة عن سوء تصرف القوات الأمنية أو التوترات بين المجتمعات، التأكد من أن التواصل مع المجتمعات يتم بأمان وبطريقة بنائة ولا يعرض المدنيين لمزيد من المخاطر والاذى.

• توظيف وتدريب ونشر ضباط شرطة إناث لدعم التفاعل مع المدنيين وعند الضرورة، لتفتيش الاناث من المدنيين.

• التحقيق في مزاعم سوء السلوك والتحرش الجنسي والإيذاء والاستغلال، ومحاسبة الأشخاص بموجب القانون.

• ضمان تلقي جميع الأفراد التدريبات القائمة على السيناريو بشأن حماية المدنيين والقيام بدوريات فعالة، بما في ذلك المشاركة المجتمعية.

إلى وكالات الأمم المتحدة والجهات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مخيمات المهجرين:

• التأكد من أن الأشخاص المهجرين داخل وخارج المخيمات لديهم آليات كافية وسرية للإبلاغ عن الانتهاكات التي قد يقوم بها اي من افراد القوات الأمنية أو ادارة المخيمات أو الأشخاص الآخرين الموجودين في المخيم. التحقيق في الشكاوى ومحاسبة المتورطين بموجب القانون. يجب إيلاء اهتمام خاص لربات الأسر المستضعفات المعرضات لخطر الاستغلال.

---

1. أجرت CIVIC تحليلا مكثفا لقانون التعويضات العراقي واوجزت توصيات مفصلة حول سبل تحسن عملية التعويض: انظر "متمسكون بالحياة لكن بلا امل" وجهات نظر المدنيين بشان عملية التعويضات في العراق. مركز المدنيين في الصراع أكتوبر 2018
https://civiliansinconflict.org/wp-content/uploads/2018/12/CIVIC_COMPENSATION_FinalWebDec20.pdf

المنهجية

يعرض هذا الموجز تحليل CIVIC لتهديدات الحماية الحالية للمدنيين في محافظة كركوك. تستند الدراسة إلى 78 مقابلة مع مدنيين وقادة المجتمع، مثل شيوخ القبائل والمخاتير[2] وأعضاء مجلس محافظة كركوك وأعضاء قوات الأمن، مثل الشرطة الفيدرالية والشرطة المحلية في كركوك وأعضاء الحشد الشعبي. ولفهم وجهات نظر النساء بشكل أفضل، عقدت CIVIC مجموعة مناقشة مركزة (FGD) مع سبع نساء من مدينة الحويجة[3]. كما تم إجراء مراجعة لكل المواد المنشورة والأدبيات ذات الصلة لهذا التقرير.

أجريت جميع المقابلات في محافظة كركوك وفي مدينة أربيل في الفترة بين يونيو وأكتوبر عام 2019 [4]، وأجرت CIVIC ما مجموعه 65 مقابلة مع المدنيين وقادة المجتمع، منهم 18 امرأة و 47 من الرجال، وثلاث مقابلات مع أعضاء مجلس محافظة كركوك، بما في ذلك مشاركة واحدة واثنان من الذكور. بالإضافة إلى ذلك أجريت ثماني مقابلات مع الشرطة المحلية والشرطة الاتحادية، ومجموعات الحشد الشعبي والحشد العشائري، وغيرها من فصائل الحشد المهمة، مثل منظمة بدر.

يتضمن الموجز أيضًا مقابلات ومحادثات اجرتها CIVIC مع موظفين من 16 منظمة غير حكومية محلية ودولية، وثلاث وكالات تابعة للأمم المتحدة خلال نفس الفترة.

صممت المقابلات للسماح بمرونة أكبر في جمع البيانات وأجريت وجهًا لوجه أو عبر الهاتف باللغة العربية أو الكوردية أو التركمانية أو الإنجليزية وفقًا لتقدير المجيب. أوضح القائمون بإجراء المقابلات أهداف البحث، وقد أعطى كل من تمت مقابلتهم موافقة مسبقة، ومن أجل أمن وخصوصية جميع الأشخاص الذين تمت مقابلتهم حجبت CIVIC أسماء و معلومات تعريفية من الموجز.

موجز السياسات ليس استقصاءاً يهدف إلى تقديم نتائج أو استنتاجات ذات دلالة إحصائية، بدلاً من ذلك فإنه يعرض وجهات نظر المدنيين الذين تمت مقابلتهم بشأن الوضع الأمني في منطقتهم والتهديدات التي يتعرضون لها. كما يعكس وجهات نظر مجلس محافظة كركوك، الشرطة، القوات الامنية، والحشد. يقدم الموجز بعض التوصيات حول كيفية تحسين الحماية المدنية في كركوك، ويكشف عن طبيعة العلاقة بين القوات الأمنية والسكان المدنيين، وسط بيئة أمنية دائمة التطور.

لا يهدف تحليل CIVIC الوارد في هذه الوثيقة إلى التقاط جميع التعقيدات القبلية أو الطائفية أو الجغرافية الاستراتيجية لكركوك التي تؤثر على المدنيين. بينما تحلل الوثيقة غالبًا الأحداث واراء المدنيين اخذة بنظر الاعتبار العوامل العرقية والطائفية، فإن CIVIC تتفهم الهويات المعقدة والمتداخلة لسكان كركوك وكذلك دوافعهم ولا تسعى إلى اختزالها اوحصرها بهوياتهم العرقية والطائفية.

---

2. المخاتير هم قادة المجتمع في القرى أو أحياء المدينة، ويتم اختيارهم من خلال شكل ما من الإجماع في المجتمع أو بين زعماء القبائل. يمارسون سلطتهم في أمور مختلفة في قراهم. يعرف المختار جميع العائلات في القرية وتاريخهم، وهم مخولون قانونًا بختم بعض المستندات العامة. انظر مايكل نايت، "الدولة الإسلامية داخل العراق: فقدان القوة أم الحفاظ على القوة؟" (CTC Sentinel 11) no 11(ديسمبر 2018) https://ctc.usma.edu/app/uploads/2018/12/CTC-SENTINEL-122018.pdf
3. تم إجراء FGD في مدينة الحويجة.
4. أجريت سبع مقابلات فقط مع مدنيين وقادة المجتمع وأعضاء مجلس محافظة كركوك وناشطي مجتمع مدني في مدينة أربيل، في حين آجريت بقية المقابلات في مدينة كركوك ومدينة الحويجة وبعض القرى في الحويجة والعباسي. جاء المشاركون من داقوق إلى مدينة كركوك للمشاركة في المقابلات بينما التقى بعض المشاركين من القرى المحيطة بالحويجة بفريق CIVIC في مدينة الحويجة. قابل فريق CIVIC موظفي المنظمات غير الحكومية وموظفي الأمم المتحدة شخصيًا في مدينة أربيل وكركوك، وأيضًا عبر Skype والمكالمات الهاتفية.

نبذة عن كركوك

تقع كركوك على مفترق الطرق بين أربيل وبغداد، مدينة كركوك والمناطق المحيطة بها لها تاريخ طويل من التبادل التجاري والثقافي .تاريخ كركوك الذي شكلته إمبراطوريات مختلفة، هو تاريخ عرقي وديني وثقافي، حيث يعيش التركمان والعرب والكرود ومختلف الطوائف المسيحية جنبًا إلى جنب مما شكل المدينة بشكل فريد.[5]

بعد أن تولى حزب البعث السلطة في عام 1968، تعرضت كركوك وغيرها من المناطق المختلطة عرقياً لسلسلة من سياسات التعريب "، التي حاولت تغيير التركيبة السكانية العرقية لصالح السكان العرب[6]. بعد سقوط نظام صدام حسين، عاد الآلاف من الكورد والتركمان الذين نزحوا قسراً خلال حملة" التعريب "إلى كركوك لاستعادة ممتلكاتهم .حدد كل من القانون الإداري الانتقالي العراقي لعام 2003 ودستور عام 2005كركوك وغيرها من المناطق المختلطة عرقياً كجزء من" المناطق المتنازع عليها "التي لا يزال وضعها غير محسوم.[7]

في يونيو 2014 مع توسع داعش في جنوب محافظة كركوك وانسحاب القوات العراقية، تم نشر قوات البيشمركة الكوردية في مدينة كركوك وغيرها من الأجزاء الوسطى والشمالية من المحافظة وأوقفت داعش من السيطرة على كامل المحافظة. بين عامي 2015 و2017 ، بدأت قوات البيشمركة التي انضم إليها مقاتلوا التركمان الشيعة الذين تم تجنيدهم محليًا والحشد الشعبي من أجزاء أخرى من العراق ، بدعم جوي من التحالف ضد داعش، استعادة أجزاء من كركوك مع استعادة المناطق المتبقية من الحويجة وجنوب داقوق من قبل القوات العراقية في أكتوبر 2017. خلال هذه العمليات العسكرية، غادرت آلاف العائلات منازلها في المناطق التي سيطر عليها داعش، مما أدى إلى تدفق المهجرين الى مدينة كركوك وخلق الحاجة إلى مخيمات المهجرين في المحافظة[8]. أثار دحر داعش من كركوك منعطفًا جديدًا في النزاع الطويل الأمد بين حكومة إقليم كوردستان والحكومة الفيدرالية حول السيطرة على المناطق المتنازع عليها[9]. أدرجت كركوك في الاستفتاء الكوردي حول الاستقلال الذي أجرته السلطات الكوردية في 25 سبتمبر 2017، على الرغم من احتجاجات الحكومة الفيدرالية العراقية وبعض شرائح سكان كركوك.[10]

تسبب الاستفتاء في أن تتحرك الحكومة العراقية لإخراج قوات البيشمركة وغادر المسؤولون الكورد لكركوك. في أكتوبر / تشرين الأول 2017، توغلت القوات العراقية، إلى جانب بعض قوات الحشد في كركوك وغيرها من المناطق المتنازع عليها في محافظتي ديالى ونينوى بعد انسحاب قوات البيشمركة. أدى هذا التغيير في الجهات الفاعلة السياسية والأمنية إلى نزوح الآلاف من الكورد من مدينة كركوك. غادر محافظ كركوك السابق، نجم الدين كريم، إلى جانب حكومته وأعضاء من مجلس محافظة كركوك الذين ينتمون إلى الأحزاب الكوردية.[11]

---

5. ليام أندرسون وجاريث ستانسفيلد، الأزمة في كركوك :السياسة الإثنية للنزاع والحل الوسط، (مطبعة جامعة - بنسلفانيا ،2011) ،12-9 .
6. حد النظام البعثي ملكية العقارات من قبل الآلاف من السكان الأكراد والتركمان والمسيحيين، مما أدى إلى تشريد العائلات قسراً بينما أحضر آلاف العائلات العربية من أجزاء أخرى من العراق ونقلهم إلى كركوك .وسلب النظام أيضًا سندات ملكية وحقوق المهجرين لكنه لم يمنح المستوطنين الجدد ملكية .وبدلاً من ذلك، مُنح هؤلاء المستوطنون العرب الجدد عقود حيازة الأراضي .انظر :أندرسون وستانسفيلد، أزمة في كركوك .
7. وفقًا للمادة 140 من الدستور العراقي لعام 2005، والذي يتضمن المادة 58 من القانون الإداري الانتقالي، تخضع المناطق العراقية المتنازع عليها من قبل مجموعات عرقية مختلفة والتي تأثرت بسياسات الهندسة الديموغرافية للنظام السابق ، لعملية التطبيع الديموغرافي .ويُسمح للمُرحلين قسراً من هذه المناطق بالعودة، ويُسمح لهؤلاء المستوطنين الذين استقدموا من محافظات العراق الأخرى بالعودة إلى أماكنهم الأصلية والحصول على تعويض، بعد هذه الفترة من" التطبيع " الديموغرافي ، سيتم إجراء إحصاء جديد ، يتبعه استفتاء ، يكون مواطنوا هذه المناطق قادرين على الاختيار بين الانضمام إلى إقليم كوردستان العراق المستقل (KRI) أو البقاء كجزء من العراق الفيدرالي . انظر :أندرسون وستانسفيلد، ألازمة في كركوك.
8. وفقًا للمنظمة الدولية للهجرة، تم تشريد حوالي 115000 شخص ، من محافظة كركوك ، بعد تقدم داعش .المنظمة الدولية للهجرة، التقييم المتكامل للموقع :النظرة العامة المواضيعية وملامح المحافظات (بغداد :المنظمة الدولية للهجرة) بعثة العراق (2017 ،33).
9. في وقت مبكر من عام 2014، أقرت حكومة إقليم كوردستان علنا بأن انهيار القوات العراقية وسيطرة القوات الكوردية على أجزاء من كركوك قد فتح الباب لدمج كركوك في إقليم كوردستان المتمتع بالحكم الذاتي .انظر :دكستر فيلكينز ،" معركة حياتهم "، The New Yorker ، 29 سبتمبر2014 ، https://www.newyorker.com/magazine/2014/09/29/fight-lives
10. البرلمان العراقي يصوت لرفض الاستفتاء الكوردي، روداو ، 12 سبتمبر / أيلول 2017 ، https://www.rudaw.net/english/middleeast/iraq/12092017
11. كان معظم الفارين من الأسر الكوردية التي ينتسب فيها فرد أو عدة أفراد إلى قوات الأمن الكوردية (البيشمركة أو الآسايش) أو إلى الأحزاب السياسية. نعني هنا بقوات الأمن الكوردية، قوات البشمركة أو القوات العسكرية الكوردية، وقوات الأسايش، واجهزة الامن الكوردية السرية، انظر" :هجوم كركوك :ألف يفرون مع تقدم الجيش العراقي"، الجزيرة، 17 أكتوبر 2017 https://www.aljazeera.com/news/2017/10/kirkuk-offensive-thousands-flee-iraq-army-advance-171016103540463.html

أدت هذه التطورات إلى زعزعة الاستقرار في كركوك وخلق مصدر جديد للاحتكاك بعد رحيل عدد كبير من أعضاء مجلس محافظة كركوك في أواخر عام 2017[12]، لم يتمكن المجلس من إقرار أي تشريع جديد أو انتخاب محافظ جديد، مما أدى إلى تجميد مجلس محافظة كركوك وإعاقة ادارة المحافظة[13]. إن عدم وجود توافق في الآراء حول تعيين محافظ جديد والخلاف حول من ينبغي أن يدرج في قوائم الناخبين من المرجح أن يشعل التوترات داخل كركوك خلال الانتخابات المقبلة داخل كركوك.[14]

على الرغم من أن التوترات العرقية قد تفاقمت بسبب حكم داعش والتغيرات المتتالية في القيادة السياسية لكركوك، فقد تعايشت المجموعات العرقية والدينية في كركوك وتعاونت معا تاريخياً، مع أمثلة متعددة من التماسك الاجتماعي القوي في أماكن مثل مدينة كركوك، حيث لا تزال الزيجات المختلطة شائعة[15]. تفاقم الخلاف بين المجموعات العرقية في كركوك بسبب التنافس بين حكومة إقليم كوردستان وبغداد على السيطرة السياسية والإقليمية على المحافظة ومواردها الطبيعية الوفيرة.

"حالتنا في هذه المناطق صعبة جداً. من المساء وحتى الصباح، الناس خائفون".

أحد وجهاء المجتمع في داقوق، تموز عام 2019

12. لم تشارك كركوك في 2013 أو في انتخابات مجالس المحافظات .2014 يعود تخصيص مقاعد مجلس محافظة كركوك إلى انتخابات عام 2005، على الرغم من أن بعض المقاعد قد تغيرت بسبب انضمام فصائل مستقلة وأصغر إلى أحزاب أخرى على مر السنين .يوجد في الوقت الحالي 41 مقعدًا في مجلس محافظة كركوك على النحو التالي 11 :مقعدًا للحزب الديمقراطي الكوردستاني، وتسعة مقاعد للجبهة التركمانية ، وثمانية مقاعد لحزب الاتحاد الوطني الكوردستاني (PUK) ، وستة مقاعد للكتلة العربية السنية ، وثلاثة مقاعد للاتحاد الإسلامي الكوردستاني، وثلاثة مقاعد للكتلة المسيحية.
13. في حين استأنف أعضاء مجلس محافظة كركوك المنتسبون إلى الاتحاد الوطني الكوردستاني مناصبهم بعد فترة وجيزة من انسحابهم في أكتوبر 2017، واصل أعضاء الحزب الديمقراطي الكوردستاني مقاطعتهم. إن غيابهم جعل من المستحيل على المجلس الوصول إلى النصاب القانوني اللازم لانتخاب محافظ جديد.
14. كان من المقرر إجراء انتخابات مجالس المحافظات في أبريل 2020، ولكن بسبب الاحتجاجات التي انتشرت في جميع أنحاء العراق منذ أكتوبر 2019، وحتى تاريخ كتابة هذا التقرير، أجلت الحكومة العراقية إلى أجل غير مسمى الانتخابات البرلمانية والمحلية .بالإضافة إلى ذلك، وكجزء من التدابير التي اتخذتها الحكومة العراقية استجابةً لمطالب المحتجين، قام مجلس النواب العراقي بتعليق عمل جميع مجالس المحافظات والمجالس المحلية والبلدية في العراق الفيدرالي (باستثناء تلك الموجودة في إقليم كوردستان).انظر" بيان مجلس النواب "، مجلس النواب العراقي ، 26 أكتوبر2019.
http://en.parliament.iq/2019/10/26/statement-2/
وفقًا للتشريعات الجديدة والمؤقتة، حتى يتم إجراء انتخابات محلية جديدة ، يجب أن يتم انتخاب المحافظين من قبل أعضاء مجلس النواب المنتخبين من قبل المقيمين في تلك المحافظة. بالنسبة لكركوك، فإن هذا يعني أن النواب العراقيين المنتخبين في محافظة كركوك سيقررون المحافظ الجديد. مع ذلك، لم يتضح بعد ما إذا كان سيتمكنون من الاتفاق على مرشح، انظر، محمد وليد ،" الحكومة العراقية تؤجل الانتخابات المحلية إلى أجل غير مسمى "وكالة الأناضول، 12 الشرق الأوسط العراقية للحكومة، إلى أجل غير مسمى-يؤجل-بالانتخابات المحلية 12 نوفمبر 2019
https://www.aa.com.tr/en/middle-east/iraqi-government-indefinitely-postpones-localelections/1643317
15. مايكل نايتس ،" كركوك في بناء الثقة الانتقالية في شمال العراق "، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، السياسة التركيز 102 ، (أبريل 2010) :
1. https://www.washingtoninstitute.org/uploads/Documents/pubs/PolicyFocus102.pdf

البيئة الأمنية

منذ عام 2018، أصبحت كركوك هي المحافظة التي شهدت أكثر الهجمات التي قادها داعش في البلاد، حيث بلغ متوسط عدد الهجمات 33شهريًا[16]. أثرت هجمات داعش على جهود الحكومة في تحقيق الاستقرار، وابطأت عودة المهجرين، وساهمت في تقويض الثقة في قدرة الحكومة على حماية المدنيين.

يحتفظ داعش بوجود في جبال حمرين التي تمتد في محافظات ديالى وصلاح الدين وكركوك، وفي جبال قراجوخ، والتي تعد بمثابة حدود طبيعية بين محافظتي كركوك وإربيل ولقد مكنت هذه المنطقة الجبلية داعش من بناء شبكات أنفاق مع مخابئ أسلحة لتجنب الكشف عنها[17]. استخدم داعش أيضًا الأنهار وقنوات المياه (الوديان باللغة العربية)، في داقوق والحويجة ، مثل وادي الشاي أو وادي زغيتون، كقواعد لإطلاق عملياتهم في محافظة كركوك .من هذه المواقع، كان تنظيم داعش يعيد تجميع صفوفه ويعود إلى أساليب التمرد التي استخدمتها قب 2014[18]. جعلت جغرافية جنوب كركوك، بقنواتها المائية، والمساحات المليئة بالقصب، والتلال، فضلاً عن ضعف البني التحتية للاتصالات والنقل ، موقعًا مثاليًا لعناصر داعش للإختفاء والتخطيط ولإطلاق عملياتهم. قام التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش . فرقة المهام المشتركة-العزم الصلب(CJTF) والقوات الامنية وبانتظام بعمليات ضد فلول داعش في بعض هذه المواقع، بما في ذلك في جبال حمرين وقراجوخ[19]. تعتمد القوات الامنية على الدعم الاستشاري للتحالف ، والدورات التدريبية ، والقدرات التقنية للتحالف مثل جمع المعلومات الاستخبارية والمراقبة والاستطلاع والدعم الجوي ومع ذلك ، فإن الجغرافية الوعرة جعلت من الصعب على قوات الأمن تطهير المنطقة من فلول داعش.

لتخويف المدنيين، يعتمد داعش الآن تكتيكات التمرد منخفضة الشدة، مثل الهجمات الليلية في القرى؛ الاختطاف للحصول على فدية، إعدام المزارعين ؛ حرق الأراضي الزراعية ؛ تدمير أنظمة الري والأبراج الكهربائية وغيرها من الهياكل الأساسي ؛ والاغتيالات التي تستهدف للمخاتير وزعماء القبائل. تهدف هذه التكتيكات إلى تحييد المجتمع الموالي للحكومة والزعماء العشائريين، والضغط على المجتمعات لتوفير الإمدادات والملاذات الآمنة لمقاتلي داعش في مقابل الحماية، وكذلك تهجير الناس لإخلاء المناطق من سكانها كي يتمكن داعش من التحرك وزيادة عملياته[20]. في عام 2018، نفذ تنظيم داعش أكثر من 148 عملية اغتيال موجهة ضد أفراد رفيعي الشأن او افراد من الخط الثاني بما في ذلك قادة القوات الأمنية وأعضاء مجلس المحافظة وزعماء القبائل والمختارين[21]. بعد انسحاب قوات البيشمركة من معظم محافظة كركوك، في أعقاب تداعيات الاستفتاء الكوردي في تشرين الأول / أكتوبر 2017 [22]، نشرت الحكومة العراقية أربعة أفواج من قوات مكافحة الإرهاب إلى جانب الفرقة الخامسة شرطة اتحادية والفرقة 20 من الجيش العراقي وبعض وحدات الحشد الشعبي للسيطرة على مدينة كركوك[23]. خلقت مشاركة الحشد الشعبي في هذه العمليات استياءًا لدى السكان المحليين الذين رأوا أن أعضاء الحشد الشعبي أقل احترافًا وأكثر طائفية من القوات النظامية . غادر بعض الأكراد المرتبطين بقوات الأمن الكوردية المدينة خوفًا من الانتقام. في الوقت نفسه، تم نشر الفرقتين الخامسة والسادسة شرطة اتحادية في جميع أنحاء المحافظة، مما جعل الشرطة الاتحادية الفاعل الأمني الرئيسي في المحافظة، ويعمل في بعض الأحيان بالتنسيق مع الحشد العشائري.[24]

---

16. مايكل نايت ، الدولة الإسلامية داخل العراق،6 .
17. ديريك هنري فلود ،" من الخلافة إلى الكهوف :حرب الدولة الإسلامية غير المتكافئة في شمال العراق "، CTC Sentinel 11، رقم8، (سبتمبر 2018):30-34 https://ctc.usma.edu/app/uploads/2018/09/CTC-SENTINEL-092018.pdf
18. مقابلات CIVIC مع أفراد قوات الأمن، أغسطس 2019.
19. انظر على سبيل المثال،
https://www.inherentresolve.mil/Portals/14/Documents/Security%20Highlights/2019/11%20November/CJTF-OIR%20Press%20Release-20191120-01-Defeating%20Daesh%20Highlights.pdf?ver=2019-12-04-073151-227
20. مايكل نايت، تنظيم الدولة الإسلامية داخل العراق،6.
21. مايكل نايت، تنظيم الدولة الإسلامية داخل العراق،1.
22. لا تزال حكومة إقليم كوردستان تسيطر على أجزاء صغيرة من شمال شرق محافظة كركوك ، في مقاطعتي شوان وقرة هانجير.
23. مقابلات سيفيك مع أفراد قوات الأمن ، يوليو وأغسطس2019 .
24. وجد ميليشيات عشائرية عربية سنية ، تعرف باسم الحشد العشائري، في محافظات مختلفة في العراق .على عكس الحشد الشيعي او الحشد الشعبي، الذي ينتمي بشكل أساسي من جنوب العراق، فإن الحشد العشائري له أصل محلي ويتحالف مع زعماء القبائل المحليين. في كركوك، أنشأت بعض القبائل العربية ميليشيات خاصة بها أو حشد عشائري، وشاركت في القتال ضد داعش جنبًا إلى جنب مع القوات النظامية والحشد الشعبي والذي يتكون اغلبه من مقاتلين من الجنوب .أهم مجموعتين هما حشد الحويجة، المعروف أيضًا باسم اللواء 56 ، بقيادة قبيلة الجبور وتنتشر في الحويجة ودبس. وسرايا تحرير الحويجة، التي يقودها شيخ من قبيلة العبيد وتعمل في منطقتي الرياض والرشاد.

وتعمل الشرطة الاتحادية بالتنسيق مع مجموعات من الحشد المحلي[25] وشرطة كركوك[26]. في يونيو2018، قام الجيش العراقي والحشد الشعبي بنقل السيطرة على المدينة إلى الشرطة الاتحادية وفي فبراير 2019 تم استبدال قوات مكافحة الإرهاب باللواء 61 من فرقة العمليات الخاصة في الجيش العراقي.[27]

لقد تغير دور الحشد الشعبي أيضًا منذ عام 2017 وقد تخلت مجموعات الحشد الشعبي التي جاءت من الجنوب عن العديد من واجباتها الأمنية، بما في ذلك نقاط التفتيش العاملة، إلى الشرطة الاتحادية، والقبائل وغيرها من وحدات الحشد المحلية، وهي الآن أقل ظهورا. ومع ذلك، ما زالوا يملكون النفوذ في المحافظة من خلال مكاتبهم الاقتصادية والاتفاقيات السياسية والميليشيات التي يتم تجنيدها محليًا[28]. تعتمد اراء السكان بشأن القوى المحلية المختلفة اعتمادًا كبيرًا على الهوية العرقية والطائفية. ويميل المدنيون إلى عدم الثقة في الحشد الشعبي المكون من مجموعة إثنية أو طائفية مختلفة عنهم. من المهم أن نلاحظ أنه بعد استفتاء عام 2017، أدى انسحاب البيشمركة ونشر القوات العراقية والحشد الشعبي في المناطق المتنازع عليها ، مثل أجزاء من نينوى وكركوك، إلى خلق ثغرات في أمن هذه المناطق لعدم وجود اي قوات امن في بعض هذه المناطق ناهيك عن قلة التنسيق وضعف تبادل المعلومات الاستخباراتية بين قوات البيشمركة والقوات العراقية والحشد الشعبي مما أثر على الأمن في كركوك. تم تسليط الضوء على هذه القضايا خلال حوار بين المدنيين ومجموعة من قادة القوات الامنية نظمته CIVIC في يوليو 2019.[29]

ان العدد الكبير من القوات الأمنية التي ترتبط بوزارات سلطات مختلفة يمثل أيضا عقبة أمام التنسيق وإدارة الأمن في كركوك ، والذي يؤثر مباشرة على المدنيين الذين يبحثون عن الأمان بعد انتهاء العمليات القتالية الرئيسية. وتحدث النزاعات بين القوات الأمنية المختلفة التي لا تتفق في بعض الأحيان مع بعضها البعض أو حتى تتحدى سلطات بعضها البعض. على سبيل المثال، في فبراير 2019، رفضت مجموعة من الشرطة الاتحادية التوقف عند نقطة تفتيش يسيطر عليها اللواء الحادي والستون التابع للفرقة الخاصة بالجيش العراقي ونتج عن ذلك مشادة كلامية وتبادل اطلاق النار، في يوليو 2019، حدثت مشادة كلامية أخرى وتبادل إطلاق النار بين الحشد الشعبي واللواء الحادي والستين في تفتيش. تمثل هذه الحوادث- والعديد من الحوادث الأخرى - التي وقعت منذ عام 2018، خطراً على المدنيين الذين يقعون بالقرب من مثل هذه الحوادث.[30]

أخيرًا، من المهم تسليط الضوء على أنه ليس كل الحوادث الأمنية، مثل تفجيرات العبوات الناسفة واطلاق النار التي تحدث في محافظة كركوك، يجب أن تعزى إلى داعش. على الرغم من صعوبة تحديد مرتكبيها و الدوافع الحقيقية وراء بعض هذه الحوادث، مثل تفجيرات العبوات الناسفة في مدينة كركوك التي وقعت في 30 مايو 2019 ، إلا أن بعض التفسيرات تشير إلى تدخل خارجي أو نزاعات سياسية أو محاولات لتأجيج التوترات الطائفية– العرقية في كركوك. بالإضافة إلى ذلك، لاحظ المحللون المختصون بالشأن الأمني أن بعض الحوادث التي تنطوي على استخدام العبوات الناسفة يمكن أن تعزى إلى الجهات المسلحة المحلية التي تحاول نشر الذعر بين السكان من أجل تبرير وجود هذه الجهات المسلحة على الأرض.[31]

---

25. وهناك أيضًا بعض ميليشيات الحشد غير العشائرية المؤلفة من التركمان المحليين، مثل لواء 16 حشد التابع لقوات بدر ويتألف من التركمان الشيعة المحليين .ويعمل في مناطق داقوق التي يسكنها الشيعة التركمان، وخاصة منطقة تازة ، ومنطقة يايجي. من بين وحدات الحشد التركمانية الأخرى هي الحشد التركماني وكتائب الايمان ، وكلاهما ينتشر في مناطق من حي يايجي ودبس .المصدر: مقابلات سيفيك مع أفراد القوات الأمنية ، يوليو وأغسطس2019 .
26. في فبراير 2019، تم استبدال الفرقة السادسة بالفرقة الثالثة شرطة اتحادية ، وفي الوقت نفسه ، تم نشر الفرقة الرابعة عشرة من الجيش العراقي في منطقة الزاب في منطقة الحويجة وبعض أجزاء من منطقة دبس .المصدر: مقابلات سيفيك مع أفراد القوات الأمنية، يوليو وأغسطس2019.
27. مقابلات سيفيك مع أفراد القوات الأمنية، يوليو وأغسطس 2019 .
28. تعد قوات بدر وعصائب أهل الحق وسرايا الخراساني من أهم فصائل الحشد الشعبي المعروفة على مستوى العراق والتي تعمل في محافظة كركوك .على الرغم من عدم وجودها على أرض الواقع، لا تزال وحدات الحشد الشعبي هذه تمثل جهات فاعلة مهمة ولاعب اساسي في المشهد السياسي في كركوك، فضلاً عن ممارسة التأثير من خلال فروعها المحلية والعشائرية من المهم ملاحظة أن جميع الحشود العشائرية تابعة لأحد هذه الفصائل المعروفة على مستوى البلاد.
29. تضمن الحوار خمسة من كبار قادة القوات الامنية ، ومسؤول حكومي محلي رفيع المستوى ، و11 من قادة المجتمعات المحلية من مدينة كركوك .كما حضر الحوار أربعة أعضاء من مجموعة كركوك للحماية المدنية .في عام 2019، جمعت CIVIC بين من يمثل النسيج العرقي والديني لمدينة كركوك من رجال ونساء لتشكيل مجموعة حماية مدنية مجتمعية لتنخرط في حوارات مع القوات الامنية حول مخاوف الحماية المدنية. انظر أيضًا، أحمد أبو العينين ،" تنظيم الدولة الإسلامية يعود إلى العراق من خلال التحول إلى أساليب حرب العصابات "، رويترز ، 24 يوليو 2018 ،
https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-iraq-security/islamic-state-makes-comeback-in-iraq-with-switch-to-guerrilla-tactics-idUSKBN1KE0MH
تقرير المفتش العام الرئيسي للكونجرس الأمريكي،"عملية العزم الصلب" ، يوليو – سبتمبر عام 2018
https://oig.usaid.gov/sites/default/files/2018-11/lig-oco-oir-0918.pdf
30. منذ يناير 2018 كانت هناك العديد من حوادث الخلاف بين مختلف الجهات المسلحة .في يوليو 2019 فقط، كانت هناك حالتان من الخلاف بين الشرطة الاحادية وبعض وحدات الحشد في منطقة داقوق، والقضية المذكورة أعلاه بين اللواء61 ، ولواء الحشد في مدينة كركوك .مقابلات CIVIC مع ضابط من شرطة كركوك المحلية والعديد من موظفي المنظمات غير الحكومية العاملة في المحافظة ، يوليو وأغسطس2019 .
31. مقابلات CIVIC مع المنظمات غير الحكومية العاملة في محافظة كركوك والباحثين الذين يدرسون الوضع الامني بعد مرحلة داعش والميول والنزعات في العراق، في يوليو وأغسطس2019 .

علم عراقي ينتصب شامخا وسط اطلال قرية قي كركوك عام 2016 . سحر محمد علي- CIVIC

شواغل الحماية المدنية

بعد انتهاء العمليات الكبرى ضد داعش في عام 2017، تستمر العوامل التي تساهم في انعدام الأمن وزيادة الصراع في العراق ، مما يهدد استقراره . يبحث هذا الجزء في الشواغل الرئيسية المتعلقة بالحماية في كركوك، والتي إذا لم تتم معالجتها، ستستمر في خلق صدوع في المجتمعات المنكوبة بصدمات الحرب وتقوض جهود تحقيق الاستقرار.

أثناء وبعد العمليات العسكرية ضد داعش

ساهمت الأعمال غير القانونية التي قامت بها القوات الموالية للحكومة خلال العمليات العسكرية ضد داعش في عجز الثقة بين المجتمعات والحكومة في كركوك. معظم هذه الحوادث لم يتم التحقيق فيها ولم يتم تعويض العرب السنة، الذين دمرت منازلهم وممتلكاتهم خلال عمليات قامت بها بعض وحدات البيشمركة والحشد الشعبي- ربما لمنع عودتهم إلى المناطق المتنازع عليها أو كعقاب لدعمهم داعش[32]، بموجب قانون التعويضات العراقي لعام 2009[33]. لا يزال مجهولا مكان وجود المئات من الرجال العرب الذين يشتبه في ارتباطهم بداعش، والذين احتجزهم قوات الاسايش الكوردية[34]. وغيرهم من الجهات الأمنية العراقية، من عام 2014 إلى أكتوبر عام 2017 ، احتجزت قوات الأمن الكوردية أكثر من 350 من الذكور العرب[35]. في حين تم نقل 105 سجناء إلى القوات الامنية الفدرالية في عام 2017، أفادت المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية أن العديد منهم ما زالوا مختفين ولم يُحاسب أحد لمسؤوليته عن اختفائهم.[36]

يمثل النزوح القسري للعائلات التي يشك بارتباطها بتنظيم داعش ونهب وتدمير ممتلكاتهم مشكلة أخرى تساهم في زعزعة الثقة في الجهات الأمنية. افادت منظمات غير الحكومية ومدنيون على نطاق واسع بتدمير الممتلكات الخاصة ونهب منازل العائلات التي يشك بارتباطها بتنظيم داعش بعد سيطرة القوات الأمنية. يلقي المدنيون باللوم على الحشد الشعبي في معظم عمليات النهب ، بينما يشيرون إلى أن الجيش العراقي تصرف بشكل أكثر احتراماً تجاه المدنيين وممتلكاتهم[37]. قالت سيدة من الحويجة لـ CIVIC ،"دخل ثلاثة من أفراد القوات المسلحة إلى منزلي بعد التحرير في عام 2017 وقالوا هذا منزل للدواعش. قالوا إنهم سيأخذون المنزل من، اخذوا منزلي وجعلوه قاعدة لهم واخبروا أهالي القرية بأخذ ما يريدون من منزلي . رأيت أشخاصًا وعائلات يذهبون إلى منزلي ويأخذون أمتعتي، وبعد ان غادروا منزلي أحرقت القوات المنزل واحالته ترابا"[38] في بعض الحالات، تم استخدام المنازل من قبل مختلف الجهات الأمنية الفاعلة، بما في ذلك الحشد الشعبي والشرطة الاتحادية، كمقرات أو قواعد متقدمة، حيث لم يتم بناء قواعد رسمية بعد .وقال بعض المدنيين لـ CIVIC إن بعض افراد القوات الأمنية نهبوا المنازل فور مغادرتهم لها. قالت سيدة من الحويجة لـ CIVIC "كان منزل خالتي في حالة جيدة قبل أن يستقروا (احدى الجهات الأمنية التي لم ترغب في ذكر اسمها ، خوفًا من الانتقام) هناك لكن عندما غادروا ، أخذوا كل شيء ودمروا المنزل من الداخل تماما"[39]. ذكرت هيومن رايتس ووتش أنه في يناير / كانون الثاني عام 2018، قامت القوات العراقية والحشد الشعبي بجمع ما لا يقل عن 235عائلة من المتهمين بارتباطهم بتنظيم داعش، وقاموا بتحميلهم على شاحنات ونقلوهم إلى مخيمات المهجرين في داقوق وليلان في محافظة كركوك وذلك بناءً على قوائم وضعت وتم تجميعها من قبل جهات أمنية مختلفة وليسب بناءا على أمر قضائي.[40]

---

32. زارت CIVIC قرى إدريس خزعل وإدريس خباس وإدريس هندية القديمة، على بعد 20 كم غرب مدينة كركوك، حيث قال القرويون أن البيشمركة والاسايش قد أحرقوا و هدموا عشرات المنازل بالجرافات في أوائل فبراير 2015 . CIVIC لاحظت عمليات هدم باستخدام البلدوزر للعديد من المنازل للاطلاع على تدمير الممتلكات والنهب التي ارتكبتها الحشد الشعبي في منطقة طوز بمحافظة صلاح الدين ، انظر" :بعد التحرير جاء الدمار "، هيومن رايتس ووتش ، مارس / آذار 2015 ، https://www.hrw.org/report/2015/03/18/after-liberation-came-destruction/iraqi-militias-and-aftermath-amerli
33. مقابلاتCIVIC مع مدنيين من منطقة داقوق وموظفي المنظمات غير الحكومية العاملة في كركوك، يوليو وأغسطس.2019
34. الاسايش هي الخدمة السرية الكوردية.
35. اقليم كوردستان العراق :اختفاء 350 سجينًا "، هيومن رايتس ووتش ، ديسمبر / كانون الأول2017 https://www.hrw.org/news/2017/12/21/kurdistan-region-iraq-350-prisoners-disappeared
36. "قدمنا قائمة إلى محكمة الاستئناف تضم أكثر من 300 اسم لأشخاص تم القبض عليهم من قبل الأسايش بين عامي 2014 و 2017 ، لكن لم يتم العثور عليهم في أي من مراكز الاحتجاز وقد عادوا إلينا بقائمة تضم 19 فردًا فقط وجدواها في سجلاتهم اما البقية فلا احد يعرف أين هم ." مقابلة CIVIC مع أحد العاملين في منظمة غير حكومية في كركوك، تموز يوليو2019.
37. مقابلات CIVIC مع عامل في منظمة غير حكومية ومدني ، يوليو2019.
38. مقابلات CIVIC مع أحد المهجرين من الحويجة ، أغسطس2019.
39. المصدر سيدة شاركت في مناقشة جماعية مركزة نظمتها CIVIC مع إناث في مدينة الحويجة، أكتوبر2019 .
40. "أسر أقارب داعش يساقون إلى المخيمات "، هيومن رايتس ووتش ، فبراير / شباط 2018 ، https://www.hrw.org/news/2018/02/04/families-isis-relatives-forced-camps
تم نقل معظم العائلات إلى مخيم داقوق ولكن بعضهم ذهب إلى مخيم ليلان 1 و2 الذين يقعان في محافظة كركوك.

بمجرد دخولهم المخيمات، ابلغت بعض العائلات بانه تم مصادرة اوراقهم الثبوتية وبطاقات الهوية الخاصة بهم كي لا يتمكنوا من مغادرة المخيمات[41]. إن معاقبة أسر بأكملها على ما قد فعله بعض أفراد الأسرة هو شكل من أشكال العقاب الجماعي غير المسموح به بموجب القانون الدولي. يمكن أن يكون النزوح القسري للمدنيين أثناء الصراع بمثابة جريمة ضد الإنسانية، وفقًا للقانون الدولي[42]. يجب إجراء تحقيقات شفافة ومستقلة في ادعاءات الاختفاء القسري والتدمير المتعمد للممتلكات، ويجب معرفة مصير المحتجزين.

تدريب القوات الامنية

أخبر أعضاء القوات الامنية الذين تمت مقابلتهم لغرض اعداد هذا التقرير في البداية CIVIC أنهم تلقوا تدريباً على حماية المدنيين قبل نشرهم في عمليات قتالية. اشتمل التدريب الذي قدمه التحالف الدولي، في الغالب على التدريب التكتيكي والمحاضرات حول القانون الدولي الإنساني (IHL) والقانون الدولي لحقوق الإنسان (IHRL)، وليس التدريب القائم على السيناريوهات من الواقع حول كيفية التخفيف من الأضرار التي قد تلحق بالمدنيين أثناء العمليات العسكرية وعمليات تثبيت الاستقرار[43]. علاوة على ذلك، لم تتلق جميع وحدات القوات الامنية تدريباً من التحالف، ومن الصعب تقييم ما إذا كان القانون الإنساني وحماية المدنيين قد أدرجوا في الدورات التدريبية والى اي مدى. لا يقوم التحالف بتدريب وحدات الحشد الشعبي.

"تتمركز الشرطة الاتحادية داخل القرية. لكن يجب عليهم تحديد نطاق حول القرية حتى يتمكنوا من رؤية المهاجمين وهم قادمون لكي يتمكنوا من حمايتنا. إذا كانوا داخل القرية معنا وكان هناك هجوم، فسوف تتم مهاجمتنا جميعًا، سكان القرية والقوات الامنية."

قائد مجتمعي من داقوق ، يوليو 2019

تهديدات داعش واستجابة القوات الامنية

منذ أوائل عام 2018، أصبحت هجمات داعش على القرى أكثر تواترا وبقي عناصر داعش مختبئين في جبال حمرين وفي وديان الأنهر العديدة وفي القرى المدمرة في جنوب كركوك . يقوم عناصر داعش بإعادة تنظيم انفسهم وتعزيز قدراتهم على إطلاق حملة ضد الحكومة العراقية على غرار ما قاموا به سابقا من استهداف المدنيين والسلطات المحلية والقوات الأمنية.

تسلل داعش في ريف كركوك

كان الشعور السائد بين المدنيين من مختلف الجماعات العرقية والدينية التي تعيش في المناطق الريفية في كركوك وصلاح الدين، انهم بلا حول ولا يزالون عرضة لخطر الضرر من قبل داعش. لا يزال الكثيرون لا يشعرون بالأمان في قراهم في الليل. قال البعض منهم انهم ما زالوا خائفين من مغادرة منازلهم بعد الغسق، ويحبسون أنفسهم داخل منازلهم حتى الفجر.[44]

41. مقابلة CIVIC مع مهجرين من منطقة الحويجة، أغسطس،2019.
42. نظر Federico Andreu-Guzman :،" العدالة الجنائية والتهجير القسري :المنظور الدولي والوطني "، مشروع المركز الدولي للعدالة الانتقالية https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ-Research-Brief-Displacement-Criminal-Justice-Andreu-Guzman.pdf
43. "سياسات وممارسات حماية المدنيين :دروس من عمليات القوات الامنية ضد داعش في المناطق الحضرية "، مركز المدنيين في الصراع، أكتوبر 2018 ، https://civiliansinconflict.org/wp-content/uploads/2019/10/Policies-and-Practices-2.pdf
44. مقابلات CIVIC مع مدنيين من منطقتي الحويجة ودقوق ، يوليو وأغسطس 2019.

منذ أوائل عام 2018، زاد تنظيم داعش من هجماته ووسع أنشطته في محافظة كركوك وقضاء الطوز في صلاح الدين. نفذت خلايا داعش هجمات خلال الليل، مستهدفة المناطق الريفية الأقل حماية والأقل سكاناً والأكثر ضعفاً[45]. قامت CIVIC بزيارة قرية أم قصير، في منطقة الحويجة، التي تعرضت للهجوم ثلاث مرات على الأقل منذ بداية عام 2019. واستخدم المهاجمون نيران الأسلحة الصغيرة وقذائف الهاون ضد المنازل والقرويين في هذا الموقع في حادثة يونيو2019 ، أطلق المهاجمون قذائف الهاون على القرية وزرعوا عبوات ناسفة على جانب الطريق، والتي انفجرت ضد سيارة تابعة للشرطة الاتحادية التي كانت في طريقا للرد على الهجوم. أعلن السكان المحليون أن القرية كانت هدفًا لأن العديد من السكان كانوا من أفراد الشرطة المحلية أو من الحشد العشائري وكانوا يقيمون هناك مع عائلاتهم[46]. وقال أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم لـ CIVIC إنه فقط بعد هجوم يونيو، قامت الشرطة الاتحادية بإنشاء مركز مراقبة يغطي ثلث المنطقة، بينما شوهد بعض الحراس المسلحين الذين ينتمون إلى الحماية الشخصية لأحد أعضاء مجلس محافظة كركوك في الجانب الآخر من القرية. يتم الدفاع عن الجزء الثالث من قبل القرويين الذين يتناوبون الحراسة والمراقبة من أسطح منازلهم كل ليلة.[47]

"اذا اشتكينا بسبب اننا ننتظر وقتا طويلا عند نقطة التفتيش ,فانهم يقولون لنا ان نتوقف عن الشكوى لأننا انصار داعش"

مدني من منطقة الحويجة، اب 2019

تمكنت CIVIC من التثبت من أن القوات الامنية لا تقوم بدوريات منتظمة في المناطق الريفية خلال الليل. لا تتوافر آليات الانذار المبكر مثل مراكز المراقبة حول القرى التي يمكن أن تنذر السكان عند الهجوم، أو تحض القوات المحلية للرد على هجوم مفاجئ في الليل. يعتقد قادة المجتمع أنه نظرًا لأن القوات الامنية هي الأهداف الرئيسية لهجمات داعش، فإن هذه القوات لا تترك مقراتها ليلا خشية أن يتم استهدافهم.[48]

بالإضافة إلى عدم وجود آليات للدوريات والمراقبة، اشتكى العديد من المدنيين من أن الشرطة الاتحادية بطيئة في الاستجابة بعد وقوع الحادث لأنهم قلقون بشأن تعرضهم لكمين. في إحدى المقابلات التي أجريناها، اشتكى أحد القرويين المحزونين لما اصابهم "عندما نتعرض للهجوم، فإن الشرطة الاتحادية لا تفعل شيئًا. لم يساعدوننا في آخر مرة تعرضنا فيها للهجوم. حتى لو كانت لديهم مركبات مصفحة، فإنهم لم يساعدونا "[49]. أشار الشخص الذي تمت مقابلته إلى أطر زمنية ومواقع مختلفة في داقوق - أحدها حدث في مايو 2019 والآخر في يوليو 2019.

أفاد المدنيون الذين تمت مقابلتهم أيضًا أن الفاعلين المسلحين المختلفين لديهم أوقات استجابة مختلفة. على سبيل المثال، في منطقة الحويجة، أشار المدنيون إلى أن الحشد العشائري المكون من أفراد القبائل المحلية، أسرع من الشرطة الاتحادية في الاستجابة لنداءات القرويين لطلب المساعدة[50]. واوضحوا ايضا أن وحدات الحشد العشائري تتكون من أفراد من هذه المناطق وأنهم يشعرون أنهم يحمون اهلهم وفي كثير من الحالات كانوا يحمون أفراد اسرهم أو جيرانهم. الشرطة الاتحادية من ناحية أخرى، تتألف بشكل أساسي من العرب الشيعة من جنوب العراق الذين يتعاطفون بدرجة أقل مع السكان العرب السنة من الحويجة. اوضح بعض من تمت مقابلتهم أنهم، في حالة وقوع هجوم، فانهم يستدعون القوات العشائرية أولاً لأنهم يثقون في أنها سترد بسرعة أكبر وأنهم يشعرون أنهم أقرب إليهم[51]. ومع ذلك، غالبًا ما تكون وحدات الحشد العشائري غير مجهزة بشكل كاف حيث أنها تمتلك أسلحة صغيرة فقط وليست مدربة جيدًا للرد على هجمات داعش.

45. رصد CIVIC للحوادث الأمنية في محافظة كركوك منذ يناير.2018 أنظر أيضا، مايكل نايت، الدولة الإسلامية داخل العراق.
46. مقابلات CIVIC مع المدنيين وقادة المجتمع من الحويجة، يوليو 2019.
47. مقابلات CIVIC مع المدنيين وقادة المجتمع من الحويجة، يوليو 2019.
48. مقابلات CIVIC مع مدنيين من منطقتي الحويجة وداقوق، يوليو وأغسطس2019 .
49. مقابلات CIVIC مع مدني في منطقة داقوق، يوليو 2019.
50. مقابلات CIVIC مع المدنيين من منطقة الحويجة، يوليو وأغسطس 2019.
51. لأن وحدات الحشد العشائري تتواجد في موطنها الأصلي والذي هو مناطق عملياتها، فهي تعرف التضاريس وتحدياتها بشكل أفضل. علاوة على ذلك، فإن معظم المدنيين لديهم أقارب انضموا إلى هذه الوحدات و في حالة وقوع حادثة، من الأرجح أن يتصلوا بأقاربهم أو جيرانهم في الحشد العشائري، والذين من المرجح أن يستجيبوا بشكل أسرع لأن أسرهم ومجتمعاتهم في خطر.

وبالتالي، في العديد من القرى الريفية في محافظة كركوك تولى المدنيون مسؤولية أمنهم. وصف قادة المجتمع والمدنيون من قرى مختلفة في داقوق والحويجة، حيث أجرت CIVIC مقابلات، كيف أنشأوا آليات الإنذار المبكر والمراقبة الخاصة بهم للكشف عن الهجمات ومنعها خلال الليل. في معظم الحالات، يتناوب رجال من القرى يراقبون من على أسطح منازلهم، مسلحين في الغالب ببنادق كلاشنكوف AK-47.[52]

تعرضت المنطقة الواقعة جنوب طريق كركوك- بغداد السريع في منطقة داقوق لهجمات متواصلة. استهدف المسلحون بشكل روتيني القرى، مثل علي سراي وحفتجار ودارا وزنكير[53]. في قرية دارا وحدها، تم اختطاف أربعة أشخاص على أيدي عناصر داعش المزعومين منذ أكتوبر 2017.[54]

وقد أثارت هذه الهجمات أيضًا انتقادات من جانب المدنيين تجاه الشرطة الاتحادية لتركها القرى دون حماية خلال الليل وعدم الاستجابة للحوادث في الوقت المناسب. حمل السكان المحليون السلاح للدفاع عن أنفسهم ونظموا دوريات ومراكز مراقبة. وأوضح أحد زعماء المجتمع المحلي في منطقة داقوق، "كل ليلة 23 رجل من كل قرية ينظمون الساعات والدوريات في جميع أنحاء القرى، بينما تبقى الشرطة الفيدرالية داخل مقراتها"[55]. والجدير بالذكر أنه في حين أن هناك اعتمادًا على الحشد العشائري لسد الفجوة، ينظر المدنيون إلى الشرطة الاتحادية، على الرغم من انتقاداتهم ككيان حكومي يجب أن يحميهم ويردع التهديدات.

يخاف السكان المحليون من زراعة أراضيهم، حيث تحدث عمليات خطف المزارعين خلال النهار[56]. أخبر العاملون في الإغاثة الإنسانية CIVIC أنه بسبب الوضع الأمني غير المستقر ، تقل احتمالية عودة العائلات إلى قراها ، وبالتالي تبقى في نزوح مستمر[57]. علاوة على ذلك، فإن هذا الامر يعيق الانتعاش الاقتصادي بشدة لأن بعض المزارعين يتخلون عن مزارعهم، والناس عمومًا أقل ميلًا للاستثمار في أعمال تجارية جديدة او إعادة تأهيل الاعمال الموجودة. أخبر مدنيون من داقوق CIVIC أن مقاتلي داعش يخترقون القرى ليلاً لشراء أو سرقة المواد الغذائية وغيرها من الإمدادات[58]. الأفراد المسلحون من المحتمل أن يكونوا تابعين لداعش، يسدون الطرق المؤدية إلى القرى ويهددون السكان إذا لم يمتثلوا لمطالبهم بتوفير الغذاء والأغنام وغيرها من الإمدادات.

في بعض الحالات، يتسلل المقاتلون المسلحون إلى القرى التي يُعتبر سكانها مؤيدين أو يعملون للحكومة وقوات الأمن. في 15 تموز يوليو 2019، تسلل عدد من أعضاء تنظيم داعش إلى قرية محمد خليفة في حي الرياض في الحويجة أثناء الليل، بحثاً عن أفراد ينتمون إلى القوات الأمنية والحشد الشعبي. فتش المقاتلون منزلًا تلو الآخر، واستجوبوا المدنيين، وقتلوا عددا من سكان القرى[59]. كان هذا الهجوم على الأرجح انتقاما لمقتل ما لا يقل عن عشرة من مقاتلي داعش في غارات جوية نفذتها قوات عراقية وقوات التحالف في وادي زغيتون في كركوك- وهي منطقة معروفة بأنها مخبأ لخلايا داعش.[60]

---

52. مقابلات CIVIC مع مدنيين من منطقتي داقوق والحويجة، يوليو وأغسطس 2019.
53. رصد CIVIC للحوادث الامنية في محافظة كركوك منذ يناير 2019.
54. اختُطف أحد المدنيين خلال النهار أثناء عمله في مزرعته. تلقت عائلته مكالمة من الخاطفين يهددون بقتله إذا لم تدفع الأسرة فدية. في حادثة أخرى، تم اختطاف شابين (ديار وشرشاد) في طريقهما لمشاهدة مباراة في الملعب بالقرب من قضاء داقوق في عام 2018. وقتل المختطفون شرشاد عندما اكتشفوا أنه كان عضوًا في الأسايش، وطالبوا بفدية من أجل تحرير ديار. الضحية الرابعة، شيكر، تعرض لهجوم أثناء العمل في مزرعته. ولأنه كان عضواً في البشمركة الكوردية، قام المهاجمون بقتله، حيث سجلوا شريط فيديو عن القتل الوحشي، حيث لعنوا قوات البيشمركة وأقسموا على قتل جميع العاملين في قوات الأمن. مقابلة CIVIC مع قادة المجتمع من قرية دارا وحفتاغار ، يوليو 2019.
55. مقابلات CIVIC مع المدني من منطقة داقوق، يوليو 2019.
56. مقابلات CIVIC مع مدنيين من منطقة داقوق، يوليو 2019.
57. مقابلة CIVIC مع العاملين في المنظمات غير الحكومية العاملة في محافظة كركوك، يوليو وأغسطس 2019.
58. مقابلات CIVIC مع مدنيين من منطقة داقوق، يوليو 2019.
59. مقابلات CIVIC مع أحد المنظمات غير الحكومية العاملة في منظمة غير حكومية تعمل في محافظة كركوك، وعضو في قوات الأمن العاملة في منطقة الرشاد، يوليو وأغسطس 2019.
60. مقابلات CIVIC مع ضابط شرطة محلي من منطقة داقوق وموظف في إحدى المنظمات غير الحكومية العاملة في محافظة كركوك، آب / أغسطس 2019. انظر أيضًا ، "غارات جوية شنتها قوات التحالف تقتل ثلاثة جهاديين في كركوك"، http://www.basnews.com/index.php/en/news/iraq/532248

وبغض النظر عن الانتقام، تهدف هذه الهجمات إلى ترهيب السكان المدنيين وتثبيطهم عن التعاون والتفاعل مع القوات الأمنية، في محاولة لتوسيع الفجوة بين القوات الأمنية والسكان. يشعر المجتمع أيضًا بالآثار النفسية التراكمية لمثل هذه الهجمات بعد فترة وجيزة من تطهير المناطق من داعش. ويشعر السكان المدنيون بعجز متزايد. لم تؤد الهجمات إلى إبطاء عودة المهجرين والانتعاش الاقتصادي في كركوك فحسب، بل أدت أيضا إلى تعريض جهود الاستقرار للخطر.

لا يزال أكثر من 1.7 مليون عراقي مشردين بعد انتهاء العمليات الكبرى ضد داعش في عام 2017. والكثير منهم غير مستعدين للعودة إلى البلدات المدمرة، حيث لا توجد وظائف أو خدمات عامة.

استهداف قادة المجتمع

أحد أكثر الأساليب فاعلية التي يستخدمها داعش لعرقلة جهود إعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار بعد الصراع، هو القتل المستهدف لقادة المجتمع المحلي. من يناير 2018 إلى أغسطس 2019، في محافظة كركوك وحدها، نفذ داعش 20 هجومًا على مخاتير عينتهم الحكومة، مما أسفر عن مقتل 6 منهم[61] بما في ذلك قادة المجتمع غير المعينين من غير الحكومة، مثل شيوخ القبائل. يرتفع عدد القادة الذين قتلوا إلى خمس وثلاثين.[62]

منذ سقوط داعش، توسعت مهام المخاتير، وأخذ هؤلاء الاشخاص دورًا أكبر في الحفاظ على الأمن في مناطقهم وزودوا القوات الأمنية بمعلومات قيّمة، مثل من انضم إلى داعش أو الذين تعاونوا مع التنظيم، أو عن أية تحركات مشبوهة أو أشخاص غريبين في القرى التي يتحملون المسؤولية عنها. ورغم أن هذا الامر لا يخلو من المتاعب كما هو موضح أدناه، فإن معلومات المختار تحظى بثقة كبيرة من قبل السلطات الحكومية والقوات الأمنية.[63]

في واحدة من أهم الهجمات التي وقعت في ديسمبر 2018، تسلل أعضاء داعش إلى قريتي مهداد وإدبا الجديدة في ضاحية الرشاد، واختطفوا 15 مدنياً اضافة الى المختار[64]. تم إطلاق سراح المدنيين بعد ساعات، لكن المختار قتل.[65]

يخدم استهداف داعش للمخاتير غرضًا مزدوجًا: فمن ناحية، يقضون على الشخص الأكثر دراية بالديناميكيات وتاريخ القرية، وهو الشخص الذي يمكنه تحديد مؤيدي داعش وإبلاغ السلطات عنهم. و من ناحية أخرى، يرسل هذا الاستهداف رسالة قوية إلى المجتمع بأنه ستتم معاقبة الجهات المؤيدة للحكومة وأولئك الذين يتعاونون مع الحكومة أو القوات الأمنية.[66]

ويستهدف داعش أيضًا زعماء القبائل الذين يُنظر إليهم على أنهم موالون للحكومة، وبعضهم قادة الحشد العشائري. إن المنطق وراء هذه الهجمات متشابه، لكن في هذه الحالات ، يثبط القادة القبليين الآخرين ويثنيهم عن التعاون مع الحكومة ويجبرهم على قبول وجود داعش وتسهيل عملياتهم. الرسالة إلى السكان واضحة: إذا كان تنظيم داعش قادرًا على خطف وقتل مختار أو زعيم قبلي، فيمكنه قتل أي شخص.

---

61. رصد CIVIC للحوادث الامنية في محافظة كركوك منذ يناير 2018. ومقابلات مع المنظمات غير الحكومية العاملة في محافظة كركوك، يوليو وأغسطس 2019. ملاحظة: تتضمن هذه البيانات فقط عمليات الاختطاف والاغتيالات والهجمات الأخرى ضد المخاتير الذين تم تعيينهم بصورة قانونية من قبل وزارة الداخلية. ومع ذلك، فقد تم تنفيذ عدد كبير من الهجمات ضد قادة المجتمع الآخرين، مثل زعماء القبائل، ولكن ليس لدينا بيانات دقيقة عنها.
62. انظر: مايكل نايت، الدولة الإسلامية داخل العراق
63. اريك جوستافسون و راشد العقيدي: "انتعاش الموصل. حلم مؤجل" . ديسمبر 2018 من انتاج التعليم من اجل السلام في العراق. https://enablingpeace.org/35-mosuls-recovery-a-dream-deferred/
64. سنجار علي "تنظيم الدولة يختطف ١٩ شخصا خلال هجومين منفصلين خارج كركوك" : كوردستان 24 . ديسمبر 2018، https://www.kurdistan24.net/en/news/9bfb17bd-9a10-4889-82a0-0fecb105543c
65. مقابلة CIVIC مع أحد افراد القوات الامنية في منطقة الرشاد في كركوك، اب 2019.
66. جوستافسون والعقيدي: "انتعاش الموصل"

"كيف يمكنني أن أطلب من كل أولئك الذين غادروا العودة؟ يمكنني أن أطلب منهم (الأشخاص المهجرين) العودة، لكنهم لن يستمعوا. إنهم يعرفون أن الوضع ليس آمنا، ومع كل هذه الحرائق (المتعمدة) لا يرغب الناس في الاستثمار في مزارعهم، قد يخسرون أموالهم".

احد قادة المجتمع من داقوق ، يوليو 2019

أكد بعض المخاتير الذين قابلتهم CIVIC أنهم تلقوا مكالمات مجهولة المصدر تهدد بقتلهم إذا لم يمتثلوا لمطالب داعش[67]. وقال مختار من كركوك لـ CIVIC "انهم {داعش} يتصلون بي عبر الهاتف ويهددونني ويقولون: يجب ألا تتعاون مع الحكومة أو القوات الأمنية. يسمونني مرتدا".[68]

الحرائق المتعمدة

تستخدم الجماعات المسلحة، بما في ذلك داعش، حرق المحاصيل لمنع الانتعاش الاقتصادي وزعزعة استقرار المناطق الريفية ومنع العودة إلى الحياة الطبيعية. في حين أن بعض حالات الحرق المتعمد كانت ناتجة عن النزاعات الشخصية وأعمال الانتقام، فإن عناصر داعش قاموا بابتزاز المزارعين في أنحاء مختلفة من العراق، مثل المناطق الريفية في كركوك ونينوى وصلاح الدين وديالى، مطالبين بأن يدفعوا الزكاة[69]. او قاموا بفرض ضريبة (اتاوة) على القرويين مقابل "الحماية" وتجنب حرق حقولهم[70]. في حالات أخرى، قام الأفراد المسلحون، المفترض أن يكونوا تابعين لداعش ، بحرق المزارع كعقوبة للقرويين لتعاونهم مع الحكومة.

يعد استخدام الحرق المتعمد جزءًا من استراتيجية أكبر لداعش لإلحاق الأذى بالسكان بتكلفة محدودة على موارد الجماعة المسلحة [71]. أعاقت هذه الإجراءات الانتعاش من خلال تأخير تنشيط القطاع الزراعي والاقتصاد العراقي ككل، بعد سنوات من الصراع. علاوة على ذلك، أثر انتشار الحرائق على برامج التعافي التي تنفذها المنظمات غير الحكومية، ويعيد الكثيرون تقييم ما إذا كان العمل في مشاريع دعم سبل العيش في بعض المناطق له قيمة، بالنظر إلى خطر تدمير مشاريع بأكملها بسبب الحرق العمد.[72]

أثار عضو في منظمة غير حكومية دولية مخاوف مع CIVIC فيما يتعلق بالتأثير الذي قد تحدثه هذه الحرائق في المشروعات الزراعية التي طورتها منظمات غير حكومية محلية ودولية، مشيرًا إلى أن المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة قد تكون أقل رغبة لبدء مشاريع زراعية في المناطق المتأثرة إذا تأثرت قدرة هذه المشاريع على البقاء بسبب الحرائق المتعمدة.[73]

67. مقابلة CIVIC مع أحد قادة المجتمع من منطقة داقوق، تموز/اب 2019.
68. مقابلة CIVIC مع أحد قادة المجتمع من منطقة داقوق، تموز 2019.
69. الزكاة احد المرتكزات الخمسة للاسلام وهي مساهمة خيرية تعتبر واجبا دينيا على جميع المسلمين الذين يستوفون المعايير الضرورية للحد الادنى من الثراء. ومنذ سقوط نظام داعش, افادت التقارير ان خلايا داعش قامت بمطالبة المزارعين بدفع الاموال لهم لدعمهم كزكاة.
70. ريكار حسين، " مقاتلوا داعش يهاجمون قرى كوردية في المناطق المتنازع عليها" VOA . 2019 أيار https://www.voanews.com/extremism-watch/militants-target-kurdish-farmers-disputed-iraqi-territories
71. ترنت شوينبورن ، " لهيب الحرب : الحرائق المتعمدة سلاح في الصراع في سوريا والعراق"، تموز. 2019 إنترناشيونال ريفيو : https://international-review.org/flames-of-war-arson-as-a-weapon-of-conflict-in-syria-and-iraq/
72. مقابلة CIVIC مع أحد العاملين في منظمة غير حكومية تعمل في محافظة كركوك، يوليو / تموز 2019.
73. مقابلة CIVIC مع أحد العاملين في منظمة غير حكومية تقوم بتطوير مشاريع سبل العيش في مناطق مختلفة من العراق، يوليو / تموز 2019.

لوحة تمثل انتصار القوات العراقية على داعش في كركوك عام ٢٠١٦. سحر محمد علي- CIVIC

علاوة على ذلك، كان لأعمال الحرق المتعمد هذه تأثير نفسي إضافي على السكان المتضررين، حيث يشعر القرويون انهم غير محميين وانهم معرضون لأفعال العناصر المسلحة. ان عدم قدرة الحكومة وقوات الدولة على منع الحرق العمد يعمق الشعور لدى المدنيين بتخلي الحكومة عنهم ويقلل من ثقتهم في مؤسسات الدولة كضامن[74]. يقوم داعش بإرسال رسالة قوية للمدنيين من خلال شن هجمات متعمدة: لا يمكن للحكومة حماية مواطنيها. وتتبع هذه الحوادث في بعض الأحيان هجمات من جانب الجناة ضد المستجيبين لحالات الطوارئ أو المدنيين الذين يحاولون إطفاء الحرائق. في أيار / مايو 2019، أشعل أفراد مسلحون زُعم أنهم أعضاء في تنظيم داعش النار في الأراضي الزراعية بالقرب من قرية دارا، جنوب قضاء داقوق في منطقة داقوق. عندما هرع القرويون لإطفاء الحريق، أطلق عليهم النار من قبل الأفراد الذين اشعلوا الحريق. قال مدني من الذين حاولوا اطفاء الحرائق لـ CIVIC "كنا نصرخ عليهم، من فضلكم، لقد جئنا لإطفاء الحريق، لا تطلقوا النار علينا، لكنهم استمروا في إطلاق النار، لذلك بدأ بعض القرويين في إطلاق النار لتوفير تغطية لأولئك الذين كانوا يحاولون إطفاء النار".[75]

74. في العديد من المقابلات، شارك المدنيون مخاوفهم واهتماماتهم بشأن هذه الأنواع من الهجمات، ولأن القوات الأمنية لم تتمكن من منعها، فقد أجبروا على الدفاع عن أنفسهم وحقولهم ضد المهاجمين. مقابلات CIVIC مع المدنيين في منطقتي داقوق والحويجة، يوليو وأغسطس 2019.
75. مقابلة CIVIC مع أحد قادة المجتمع من منطقة داقوق ، يوليو 2019.

تكتيكات داعش

تركز داعش على استهداف أفراد قوات الأمن، سواء كانت القوات الامنية أو الحشد الشعبي، والسلطات المحلية التي تدعم الحكومة. يبدو أن الحوادث العديدة التي وقعت في كركوك ومناطق أخرى من العراق منذ عام 2018 تشير إلى أن بعض هجمات داعش ضد المدنيين مصممة كعمليات كمين. يسعى داعش من خلال مهاجمة قرية أو إشعال النار في مزرعة أو برج كهربائي، إلى جذب انتباه قوات الأمن والمستجيبين لحالات الطوارئ لنصب كمين لهم ومهاجمتهم بالأسلحة الصغيرة أو العبوات الناسفة المزروعة على الطرق.[76]

وُجد ان داعش استخدم عدة حالات إحراق متعمد في منطقتي الحويجة وداقوق ككمين للقوات الأمنية وفرق الطوارئ التي تستجيب لنداءات الطوارئ. ووقعت إحدى هذه الحالات في منطقة داقوق في مايو 2019، عندما أشعل أفراد مجهولون النار في أراض زراعية جنوب قضاء داقوق. وانفجرت عبوة ناسفة من المحتمل أن يكون قد زرعها نفس المهاجمين، وبينما استخدم مدني جرارًا للوصول إلى النار لإخماده، انفجرت قنبلة ثانية بالقرب من دورية للقوات الأمنية كانت تستجيب للحادث.[77]

على الرغم من أن تحليل الحوادث يشير إلى أن المدنيين لم يكونوا الهدف في هذه العمليات، فقد كان لها تأثير هائل على حياة المدنيين. أسفر حرق الحقول عن خسائر للقرويين حينما شرعوا للتو في إعادة بناء حياتهم. ولكن قبل كل شيء ، أثرت هذه الكمائن في استجابة قوات الأمن، مما عزز مرة أخرى، مشاعر السكان بالعجز وعدم الحماية. في إحدى المقابلات التي أجريناها، ذكر أحد المدنيين: "لدي بعض الأراضي التي يتعين علينا أن نزرعها قريبًا وأخشى ألا أتمكن من القيام بذلك دون حماية. لكن الشرطة الاتحادية لن تحمينا".[78]

علاوة على ذلك، أصبحت القوات الأمنية تشكك أيضًا في المعلومات الواردة من المخبرين المحليين. ففي فبراير 2018، تم نصب كمين لمجموعة من الحشد الشعبي في منطقة الرياض، أثناء قيامهم بعملية تحر بعد تلقي مكالمة مجهولة عن وجود مخبأ لداعش في المنطقة. تسبب الهجوم بمقتل 27 من الحشد الشعبي.[79]

تؤدي هذه الهجمات والكمائن إلى جعل قوات الأمن أكثر حذراً عند الاستجابة للحوادث، والتي يمكن أن تكون سببا في تأخر استجابتها، أو عدم الرد بشكل كامل. المدنيون بدورهم يرون أن قوات الأمن غير ملتزمة بحمايتهم من التهديدات والحفاظ على الأمن.

تصورات المدنيين تجاه القوات الأمنية

تتأثر العلاقة بين المدنيين والجهات الأمنية بشدة بانتماءاتهم وهوياتهم العرقية والطائفية وتصورات بعضهم البعض. على وجه الخصوص، لا يثق المدنيون من المناطق التي كانت تحت سيطرة داعش في القوات الامنية، حيث إنهم يتعرضون لتهديد دائم بتهمة الانتماء لداعش، حتى عندما يحصلون على تصريح أمني.

التوترات بسبب وجود العناصر المسلحة

خلال المقابلات التي أجريناها، اشتكى المدنيون. من مختلف العناصر العرقية والدينية في مجتمع كركوك. من وجود عناصر مسلحة في قراهم. في حين أن الوضع الأمني يتطلب وجود قوات مسلحة منتشرة في جميع أنحاء المحافظة، إلا أن بعض المدنيين شعروا بعدم الارتياح لوجود الشرطة الاحادية و / أو افراد الحشد العشائري داخل قراهم، حيث يمكنهم جذب هجمات داعش[80]. علاوة على ذلك، قال بعض المدنيين الذين تمت مقابلتهم إن قوات الأمن يجب أن تسيطر على المنطقة التي تقع في محيط القرى لحماية السكان بشكل أفضل[81]. تتأثر أيضًا وجهات نظر المجتمع حول القوات الامنية في الحويجة وداقوق والطوز بالعلاقات قبل سيطرة داعش، وفشل الفاعلون الأمنيون المحليون في معالجة مظالم المجتمع.

---

76. في حادثة أخرى ، التي وقعت في يونيو 2019، هاجم أعضاء داعش قوة لنقل الطاقة بالقرب من قرية المرا، في منطقة الحويجة ، وقاموا بتفجير عبوة ناسفة ضد دورية قوات الأمن العراقية التي استجابت للحادث.
77. رصد CIVIC للحوادث الأمنية في محافظة كركوك، والمقابلات التي أجريت مع المدنيين والجهات الأمنية من منطقة داقوق في يوليو وأغسطس 2019.
78. مقابلة CIVIC مع مدني من منطقة داقوق، يوليو 2019.
79. داعش تعلن الهجوم على ميليشيات موالية للحكومة في العراق" ، الجزيرة، 19 فبراير 2018، https://www.aljazeera.com/news/2018/02/isil-claims-attack-pro-government-militia-iraq-180219135016632.html
80. مقابلات CIVIC مع المدنيين في مقاطعتي داقوق والحويجة، يوليو وأغسطس 2019.
81. انظر القسم" تسلل داعش في ريف كركوك"

أظهر المدنيون في المناطق العربية السنية مشاعر مختلطة فيما يتعلق بالحشد العشائري. شعر بعض القرويين بالارتياح لوجودهم، لأنهم ابناء نفس القبيلة وغالبًا ما تكون هناك روابط قربى بينهم[82]، بينما شعر آخرون بعدم الارتياح بسبب أصلهم كمليشيات خارج قوات الدولة الرسمية. أخبرنا أحد المدنيين، "هذه الميليشيات المسلحة ليست مدربة تدريباً جيداً، فهي ليست جزءًا من القوات الامنية ".[83]

أظهرت المقابلات مع التركمان والكورد في ألتون كوبري وتازة وداقوق، وجهات نظر مختلفة ازاء الحشد التركماني. اتُهم الحشد التركماني بمضايقة الاثنيات غير التركمانية، ونهب الممتلكات وتدميرها، ومنع المهجرين من العودة إلى مناطقهم الأصلية[84]. كانت هذه الانتهاكات واضحة بشكل خاص في منطقة الطوز، وهي جزء من محافظة صلاح الدين المتاخمة لمحافظة كركوك من الشرق[85]. أفاد سكان تركمان شيعة من تازة وداقوق قابلتهم CIVIC بعلاقات جيدة مع الحشد التركماني وقالوا إنهم يحترمون "جميع الأعراق".[86]

مع ذلك، لم يكن لدى أي من المشاركين الأكراد أو العرب الذين يعيشون في مناطق داقوق، حيث توجد وحدات الحشد التركماني، نفس هذه الآراء[87]. وقال مدني حول وجهة نظره ازاء الحشد التركماني لـ CIVIC ، "إنهم ليسوا قوى مهنية ويتصرفون بطريقة غير محترمة معنا"[88]، إتهم بعض المدنيين، وحتى أفراد الشرطة المحليين الذين تمت مقابلتهم، الحشد الشعبي بالتورط في أنشطة غير مشروعة وابتزاز السكان المحليين[89]. في الحويجة، اشتكت بعض الأسر العربية السنية من تعرضها لسوء المعاملة على أيدي قوات الأمن، ولا سيما من قبل الشرطة الاتحادية[90]. في حين أن الحويجة منطقة يسيطر عليها العرب السنة، يُنظر إلى الشرطة الاتحادية على أنها في معظمها من العرب الشيعة من الجنوب[91]. أدى هذا إلى استياء السكان المحليين في الحويجة الذين يرون أن الشرطة الاتحادية "غرباء". افاد بعض من تمت مقابلتهم مع المدنيين بانه يتم تصنيفهم كداعمين لداعش بسبب كونهم من السنة.[92]

---

82. مقابلات CIVIC مع المدنيين في منطقة الحويجة، يوليو وأغسطس 2019.
83. مقابلة CIVIC مع مدني في منطقة العباسي، جزء من الحويجة، في أغسطس 2019.
84. مقابلات CIVIC مع الكرد والعرب السنة المقيمين في منطقة داقوق، وكذلك مع العاملين في المجال الإنساني العاملين في المنطقة، يوليو وأغسطس 2019.
85. تاريخياً، كانت مدينة طوز جزءًا من محافظة كركوك حتى أعاد صدام حسين تصميم حدود بعض المحافظات بقصد تغيير التركيبة السكانية لهذه المحافظات لصالح السكان العرب السنة. يتم تشبيه مدينة طوز بـ "كركوك الصغيرة" بسبب تنوعها العرقي والديني. قبل أن يهاجم داعش المنطقة، ويكسب موطئ قدم في الأجزاء الجنوبية من المقاطعة، كانت الطوز تتألف من مزيج من القرى العربية السنية والتركمانية السنية والشيعية والكوردية السنية. مركزها، طوز خورماتو، مثلت كل هذه المكونات وكانت المدينة متكاملة بشكل جيد. ومع ذلك، بعد أن هاجم داعش المنطقة، وبعد التغييرات اللاحقة في القوات التي سيطرت على المنطقة، فإن ال-تعايش الاجتماعي بين المجموعات قد تضرر بشدة.
انظر: إيريكا غاستون وأندراس ديرزي هورفاث، "العراق بعد داعش"، المعهد العالمي للسياسة العامة، مارس 2018 ،
https://www.gppi.net/media/Gaston_Derzsi-Horvath_Iraq_After_ISIL.pdf
انظر أيضًا: "بعد التحرير جاء الدمار" ، هيومن رايتس ووتش، مارس / آذار 2015 ،
https://www.hrw.org/report/2015/03/18/after-liberation-came-destruction/iraqi-militias-and-aftermath-amerli
86. مقابلات CIVIC مع التركمان الشيعة في مناطق تازة وبايجي وداقوق، الواقعة في كركوك وداقوق، يوليو 2019.
87. مقابلات CIVIC مع الكورد والعرب السنة المقيمين في منطقة داقوق ، يوليو وأغسطس 2019.
88. المرجع نفسه.
89. مقابلات CIVIC مع المدنيين وضباط الشرطة المقيمين أو العاملين في منطقة داقوق ، يوليو وأغسطس 2019.
90. مقابلة CIVIC مع مدني عربي من منطقة الحويجة، يوليو وأغسطس 2019.
91. يفسر ذلك الأمر الصادر بعد عام 2003 وسياسات رئيس الوزراء السابق نوري المالكي، التي فضلت هيمنة الشيعة على القوات الأمنية.
92. مقابلات CIVIC مع المدنيين من منطقة الحويجة، يوليو وأغسطس 2019

"عند نقطة تفتيش، هم (القوات الامنية) يوقفونني دوما انا وبناتي لفترة طويلة. يسألونني أين زوجي وإن كنت وحيدة. يقولون ايضا انهم يمكنهم مساعدتي اذا اعطيتهم رقم هاتفي لكنني اعرف ما يرمون اليه."

إمرأة مهجرة ربة اسرة من مخيم ليلان في كركوك، أغسطس 2019

شعر العديد من المدنيين الذين تمت مقابلتهم بعدم احترام ومضايقة قوات الأمن التي تشرف على نقاط التفتيش[93]. اشتكى بعض الذكور من أن الشرطة الاتحادية يوقفون سيارتهم لفترات زمنية أطول إذا كانت هناك إناث في السيارة. سواء أكانت قوات الأمن تتبع فقط بروتوكولها الخاص بفحص الركاب في كل مركبة، أو كما عبّر بعض من أجريت معهم المقابلات عن "عدم احترام نسائهم" فإن هذه الممارسة تتعارض مع المعايير الاجتماعية الريفية الأكثر تحفظًا وتولد الاستياء لدى السكان المحليين[94]. وهذا ما أكدته أيضاً النساء اللائي أجريت معهن المقابلات، وقالن إنهن شعرن بالترهيب من جانب بعض أفراد الشرطة الاتحادية في نقاط التفتيش.[95]

"بعضهم محترم ومهني للغاية، لكن البعض الآخر يحدق بنا"[96]. أخبرتنا سيدة من الحويجة كيف سأل أحد أفراد الشرطة الاتحادية شقيقها عن رقم هاتفه، لأسباب أمنية كما زعم , وكيف انه اتصل به لاحقًا ليخبره أن أخته كانت جميلة وأنه يريد الزواج منها [97]. اكدت نساء أخريات على أنهن تعرضن لوقائع مماثلة ، كما أضافت احداهن، "في أحد الأيام أخبر أحد ضباط الشرطة الاتحادية والدي : سنعطيك امرأة تتزوجها إذا أعطيتنا إحدى بناتك".[98]

لقد اثر سوء سلوك بعض أفراد قوات الأمن على الصورة التي كونها المدنيون للقوات الامنية كافة، مما تسبب في فقدان الثقة بالقوات الامنية والحكومة الاتحادية والمحلية، بل وخلق الاستياء وشجع على عدم التعاون مع هذه القوات.

وعلى الرغم من ذلك، فقد ذكر مدنيون من خلفيات عرقية مختلفة لـ CIVIC أن افرادا أو ضباط شرطة من نفس القوة أظهروا سلوكيات مختلفة حسب الفرقة او اللواء التي ينتسبون اليها [99]. إن هذا يسلط الضوء على تأثير القادة على تصرفات قواتهم وسلوكهم تجاه السكان المحليين. يتمتع القادة بقوة هائلة للتأثير على جنودهم وغرس مبادئ حماية المدنيين بين صفوفهم، والمساعدة في بناء العلاقات بين قوات الأمن والمدنيين الذين يحمونهم.

الابتزاز والرشاوى

أفاد المدنيون الذين قابلتهم CIVIC في منطقة الحويجة بأنهم يُوقفون بانتظام عند نقاط التفتيش أثناء حملهم البضائع ويطلب منهم دفع "ضريبة" أو رشوة للقوات الأمنية التي تدير الموقع. لاحظ السكان المحليون أن قوات الأمن هذه ستطالب بالدفع كلما رأوا السكان المحليين ينقلون حصادهم أو سلعهم للبيع في الأسواق. "اذا كان الأمر مجرد أشخاص يتنقلون فلا باس، فأنهم لن يسألوا عن المال. اما اذا أردنا جلب حصادنا إلى السوق لبيعه، فإنهم يطلبون منا المال". قال أحد المدنيين من الحويجة.[100]

---

93. مقابلات CIVIC مع المدنيين من منطقة الحويجة، يوليو وأغسطس 2019
94. مقابلات CIVIC مع المدنيين وأفراد من الحشد العشائري، في الحويجة، بين يوليو وأكتوبر 2019.
95. مناقشة جماعية مركزة مع إناث من مدينة الحويجة اجرتها CIVIC, أكتوبر 2019.
96. المرجع نفسه.
97. المرجع نفسه.
98. المرجع نفسه.
99. مقابلات CIVIC مع المدنيين في منطقة الحويجة، يوليو وأغسطس 2019.
100. مقابلات CIVIC مع مدنيين من منطقة الحويجة ومع موظفي المنظمات غير الحكومية العاملين في المنطقة، بين يوليو وأغسطس 2019.

نسب بعض الأشخاص الذين تمت مقابلتهم هذه السلوكيات بشكل حصري إلى الشرطة الاتحادية، قائلين إن وحدات الحشد العشائري التي من المنطقة وهي جزء من المجتمع لم تشارك في مثل هذه الممارسات. وأشار آخرون إلى أن كل من الحشد العشائري والشرطة الاتحادية يطالبون بالرشى عند نقاط التفتيش.[101]

هذه الإجراءات تشوه صورة القوات الأمنية، مما يولد استياء تجاهها. يحتاج القادة إلى التحقيق في هذه الادعاءات وتوجيه القوات لوقف مثل هذه الممارسات غير القانونية.

لم ينسب أي من المدنيين أو قادة المجتمع أو موظفي المنظمات غير الحكومية الذين قابلتهم CIVIC هذه السلوكيات إلى الجيش العراقي أو جهاز مكافحة الإرهاب. في هذا الصدد، ذكر المدنيون أن هاتين الجهتين أكثر احترافًا واحترامًا في تعاملهما مع السكان المحليين.[102]

آليات الشكاوى للمدنيين

لاحظت CIVIC عدم وجود قنوات كافية للمدنيين للإبلاغ عن حوادث الأذى المدني. في حين أن قوات الأمن المختلفة، مثل الشرطة الاتحادية والشرطة المحلية والجيش العراقي والقوات التابعة لعمليات كركوك، لديها اقسام للشؤون المدنية، تسمى أيضًا مكاتب شؤون المواطنين، والتي تهدف إلى جمع الشكاوى المدنية المتعلقة بقوات الأمن والتحقيق فيها ، أفاد المدنيون بأن لم يؤد عمل هذه المكاتب إلى تغييرات في السياسات أو أي إجراء تأديبي ضد المتورطين في الانتهاكات. وقد تم تسليط الضوء على هذا أيضًا خلال حوار بين المدنين والجهات الامنية جرى في كركوك. لاحظ المدنيون أن العدد الكبير من الجهات المسلحة التي تؤدي واجبات أمنية في كركوك يربك السكان المحليين الذين لا يعرفون إلى من يجب عليهم الإبلاغ عن المخاوف.[103]

علاوة على ذلك، نادراً ما يستخدم المدنيون هذه الآليات لأنهم ليسوا على دراية بها، أو لأنهم يعتقدون أنها غير فعالة، أو لأنهم يخشون الانتقام إذا اشتكوا أحد أفراد قوات الأمن[104]. ولكي تكون هذه الآليات فعالة، يجب أن تكون شفافة لضمان عدم الكشف عن هوية المخبرين وحمايتهم، ولإشراك اطراف ثالثة قادرة على الوقوف بحيادية في التحقيق ومعالجة الشكاوى المقدمة. خلال حوار بين المدنيين والجهات الامنية، اقترح المشاركون أن يتم إنشاء آلية تنسيق من قبل قوات الأمن لتكون جهة محددة مسؤولة عن تلقي شكاوى المواطنين فيما يتعلق بقوات الأمن ومتابعتها. يجب أن تكون الخطوط الساخنة متوفرة، وينبغي تشجيع المدنيين على الإبلاغ عن تهديدات الحماية والقضايا التي يواجهونها أثناء التعامل مع الجهات الأمنية من خلال حملة في وسائل التواصل الاجتماعي وان تقودها الحكومة.[105]

"تستخدم الشرطة الاتحادية حاليًا منزلي كمقر لهم، لذا لا يمكنني العودة إلى قريتي. ذهب أخي للتحدث إليهم وسألهم إن كان بإمكانهم دفع نوع ما من الإيجار إذا كانوا سيبقون هناك، لكنهم رفضوا".

سيدة من الأسر المهجرةً من الحويجة في مدينة كركوك، تشرين الأول / أكتوبر 2019

101. المرجع نفسه.
102. المرجع نفسه.
103. حوار يسرته CIVIC في مدينة كركوك، تموز / يوليو 2019. أنظر أيضا الحاشية 29.
104. مقابلات CIVIC مع مدنيين من مناطق الحويجة وداقوق وكركوك، من يوليو إلى أكتوبر 2019.
105. انظر المرجع 37 حول حوار المدنيين والقوات الامنية CIVMIL والذي نظمته CIVIC في كركوك، يوليو 2019.

الممتلكات المدنية التي تحتلها القوات الأمنية

خلال القتال ضد داعش، حيث تم تطهير المناطق في نينوى وكركوك، لم تكن للقوات العراقية اية مقرات متقدمة فاستخدمت القوات العراقية المنازل المهجورة للاستراحة وتناول الطعام والتخطيط للعمليات. ومع ذلك ورغم انتهاء العمليات القتالية الرئيسية في ديسمبر 2017، لم يتم إخلاء بعض المنازل التي تستخدمها القوات الامنية في الحويجة وداقوق. في وقت كتابة هذا التقرير، تحتل الشرطة الاتحادية ما لا يقل عن 13 منزلاً في حي القادة بمدينة الحويجة، وتستخدمها كمقر رئيسي ومنع مالكيها من العودة [106]. قال أحد سكان حي القادة الذي لم يتمكن من العودة إلى بيته لـ CIVIC "منزلي تشغله الشرطة الاتحادية, عندما ذهبت لارى منزلي بعد التحرير، كان الطريق المؤدي إلى الحي مغلقا ومنعتني الشرطة الاتحادية من الوصول إلى منزلي وأخبروني أن المنزل يستخدم كمقر".[107]

أخفقت الحكومة المحلية في تعويض المدنيين الذين يتم احتلال منازلهم أو توفير جدول زمني لإخلاء هذه المنازل. قال بعض المدنيين وموظفي المنظمات غير الحكومية الذين يعملون في منطقة الحويجة لـ CIVIC إن الشرطة الاتحادية كانت تستخدم المنازل في منطقتي الزاب والعباسي كمقرات للشرطة أيضًا. لم يتمكن اصحاب هذه المنازل من العودة وبقوا مهجرين في مدينة كركوك. لقد أُجبروا على استئجار منازل في مدينة الحويجة أو انتقلوا للسكن مع أقربائهم[108]. في إحدى الحالات، اشتكت الأسرة من أنه لم يُسمح لهم بأخذ ممتلكاتهم وأثاثهم من منزلهم. "سألنا إذا كان بإمكاننا على الأقل امتلاك بعض أثاثنا وممتلكاتنا لكنهم(يشيرون الى الشرطة الاتحادية) رفضوا. قالوا انت لا تملك هذا المنزل بعد الآن".[109]

أفاد المدنيون الذين قابلتهم CIVIC بأن القوات الأمنية لم تعوضهم، ولم تدفع أي شكل من أشكال الإيجار لاستخدامها ممتلكاتهم "لقد حاولنا أن نسأل قائممقام الحويجة وقادة الشرطة الاتحادية عن تعويض، مثل سعر الإيجار الذي ندفعه الآن (أثناء التهجير)، لكنهم رفضوا"، هذا ما قاله مدني كان منزله في حى القادة وتحتله الشرطة الاتحادية.[110]

اوضح أحد أعضاء الحشد العشائري، أنه خلال العمليات العسكرية وفي وقت مبكر منها، لم يكن للقوات الأمنية قواعد في المنطقة، لذلك "لم يكن لديهم خيار" سوى استخدام المنازل الخاصة أو المباني الحكومية وفي منطقة الرشاد استخدموا مبنى المدرسة. ومع ذلك فقد اوضح أيضًا أن الشرطة الاتحادية كان ينبغي أن تبني قواعدها الخاصة حتى يمكن إصلاح المبنى والعودة إلى استخدامها كمدرسة.[111]

وفقًا للمبادئ التوجيهية بخصوص حماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء الصراع المسلح، "يجب ألا تستخدم القوات المنخرطة في الصراع المسلح المدارس والجامعات العاملة بأي طريقة لدعم الجهود العسكرية." ويشمل ذلك المدارس التي تم التخلي عنها أو إخلائها. على الرغم من ان تحديد المدارس الآمنة يوفر استثناءاً آلا انه "في الظروف المخففة عندما لا تقدم . الجهات الفاعلة الأمنية.أي بديل قابل للتطبيق"، وهو ما يمكن أن تمثله هذه الحالة كما اوضح عضو الحشد الشعبي: يجب أن يكون استخدام المدارس مؤقتًا ويجب على القوات إخلاء المباني المدرسية في أقرب وقت ممكن[112]. تشير المقابلات التي أجرتها CIVIC وغيرها من الأدلة التي سمعناها إلى أن بعض الممتلكات التي لا تزال تشغلها الشرطة الاتحادية تعود إلى أشخاص تعتبرهم القوات الأمنية عائلات تابعة لتنظيم داعش. في حين أن بعض هذه الأسر لا تزال مهجرة بسبب عدم وجود التصريح ألامني الضروري للعودة أو لأنهم يخشون الانتقام، فقد تم رفض تلك الأسر التي حاولت إستعادة ممتلكاتها التي تستغلها الشرطة الاتحادية المتمركزة هناك.[113]

جادلت السلطات حول سماح قانون مكافحة الإرهاب في العراق للسلطات بمصادرة الممتلكات العائدة لأعضاء داعش[114]. ومع ذلك، لا يمكن أن تتم عملية المصادرة هذه إلا من خلال أمر قضائي، وهو ما يتطلب محاكمة وإدانة شخص بتهم تتعلق بالإرهاب، ومن ثم الأمر من قبل المحكمة بمصادرة تلك الممتلكات المسجلة تحت أسماء المدانين.

---

106. مقابلة CIVIC مع مدني والعديد من موظفي المنظمات غير الحكومية العالة في محافظة كركوك ، يوليو وأغسطس 2019.
107. مقابلة CIVIC مع مدني من منطقة الحويجة، أكتوبر 2019.
108. مقابلة CIVIC مع مدنيين من منطقة الحويجة ومع موظفين من العديد من المنظمات غير الحكومية العاملة في محافظة كركوك، يوليو وأغسطس 2019.
109. مقابلة CIVIC مع امرأة مدنية من منطقة الحويجة، أكتوبر 2019.
110. مقابلة CIVIC مع مدني من منطقة الحويجة، أكتوبر 2019.
111. مقابلة CIVIC مع عضو في الحشد العشائري من منطقة الرشاد، أغسطس 2019.
112. يحاول إعلان المدارس الآمنة، الذي تم إطلاقه في أوسلو في مايو 2015 ، معالجة التأثير الواسع للنزاع المسلح على التعليم ، حيث حدد مجموعة من الالتزامات بالحماية وضمان التعليم أثناء الصراعات المسلحة. راجع التحالف العالمي لحماية التعليم من الهجوم (GCPEA)، http://www.protectingeducation.org/safeschoolsdeclaration
113. مقابلة CIVIC مع موظفين من المنظمات غير الحكومية العاملة في محافظة كركوك، يوليو 2019.
114. المادة 6-2 من قانون مكافحة الإرهاب "تُصادر جميع الأموال والمواد المضبوطة والملحقات المستخدمة في الفعل الإجرامي أو المستخدمة في التحضير لتنفيذه".

في أغسطس/ آب 2019، أخبر نائب قائد الفرقة الثالثة شرطة اتحادية المتمركزة في الحويجة وداقوق CIVIC أنهم فقط استخدموا المنازل الخالية من سكانها او تلك" التابعة لداعش" وأنه لم يسمع بان الشرطة الاتحادية تحتل منازل الناس و تشردهم[115]. ومع ذلك، في حين أن هذه الممتلكات قد تكون فارغة أثناء العمليات القتالية وبعدها مباشرة[116]، ففي عام 2019، اوضحت بعض العائلات ل CIVIC انهم ينوون العودة الى منازلهم أو على الاقل أن تدفع لهم الحكومة أو القوات الأمنية إيجارًا بدلا عن ذلك.[117]

تؤثر هذه الإجراءات على عودة بعض العائلات المهجرة إلى مناطقهم الأصلية كما أنها تخلق استياءا بين السكان المحليين الذين يعتقدون أن هذه القوات لا تراعي الظروف المعيشية الصعبة للسكان وان افراد هذه القوات يضعون أنفسهم فوق القانون. هذا النوع من السلوك ليس غير قانوني فحسب، ولكنه يضر بعلاقة القوات الأمنية بالمجتمع المحلي ويعيق جهود تحقيق الاستقرار.

مضايقة الأسر المرتبطة بداعش

تعرضت العائلات التي يُنظر إليها على أن افراداً منها انضموا إلى داعش أو تعاونوا معه، إلى أشكال من العقاب الجماعي مثل تدمير الممتلكات ونهبها والتهجير القسري. أثارت المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، مخاوف بسبب تهميش ومعاقبة الأسر التي انضم أو تعاون أحد أفرادها مع داعش. لقد أطلقوا عليها اسم "عائلات داعش"، وهذا يشير الى معنى مهين.

هذه المخاوف مثيرة للقلق بشكل خاص في الأسر التي ترأسها نساء. إن الكثير من الأسر التي تعيلها نساء قد فقدت مصدر دخلها الوحيد جراء موت أزواجهن أو اختفائهم خلال القتال، تاركين لهم موارد قليلة أو معدومة وقد تقطعت بهم السبل في مخيمات المهجرين مع إمكانات ضئيلة للعودة إلى مناطقهم الأصلية أو بدء حياة جديدة. لاتشجع التقاليد الاجتماعية المحافظة النساء على العمل لإعالة الاسرة مما إدى إلى تفاقم الفقر لدى هذه الأسر التي ترأسها نساء في المناطق العربية السنية المحافظة، مثل الحويجة وجنوب داقوق، نادراً ما تعمل النساء خارج منازلهن. بينما في ظروف أخرى، عادة ما يتم دعم المرأة وأطفالها من قبل عائلاتهم الممتدة، لكن الوصمة المرتبطة بكون العائلة "عائلة داعش"، كما تدعوهم السلطات والقوات الأمنية، تجعل هذا الدعم أقل احتمالًا. تخشى العائلة الممتدة مساعدة هذه العوائل لخشيتها من ان توصف كمؤيدين لداعش. اوضحت سيدة نازحة من منطقة الحويجة أنها انتقلت إلى منزل شقيقها بعد أن طردتها بعض الجهات الأمنية من منزلها، "أثناء وجودي في منزل أخي، كانوا (أفراد قوات الأمن) يأتون كل يوم تقريبًا لتفتيش المنزل. طلب مني شقيقي بعد فترة مغادرة منزله، قائلاً إنه لا يريد المزيد من المشاكل"[118]. ذكرت نفس المرأة أيضًا أنها تعرضت للمضايقات أثناء عمليات التفتيش"كانوا يقولون لي أعطنا رقم هاتفك، إذا كنت بحاجة إلى أي شيء يمكننا مساعدتك. كانوا يعلمون أنني وحيدة".[119]

أفادت النساء المهجرات العازبات اللائي تمت مقابلتهن داخل وخارج مخيمات المهجرين وعلى نطاق واسع أنهن تعرضن للمضايقات من قبل القوات الأمنية بسبب ضعفهن المفترض.

قلة النساء في القوات الأمنية

في ظل نظام اسري يقوده الاب في العراق، لا تتمتع المرأة بوصول متساوٍ إلى المناصب القيادية ولا تتمتع بالتمثيل الكافي أو تغيب عن الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية حيث تؤثر القرارات المتخذة على حياتها بشكل كبير. يُنظر إلى اتخاذ القرارات الوطنية على أنها مجال حصري للرجال.[120]

يعتبر قانون الأسرة تمييزيًا تجاه المرأة، خاصة فيما يتعلق بالطلاق وحضانة الأطفال والميراث. في غياب قريب من الذكور، تفتقر المرأة إلى الحماية والدعم الاقتصادي والمادي والاجتماعي. تواجه النساء أيضًا عنفًا منزليًا. وفقًا لليونيسيف، فانه يعتقد ان 51٪ من النساء العراقيات اللائي تتراوح أعمارهن بين 15- 49 عامًا يكون لدى الزوج / الشريك ما يبرر له ضرب زوجته أو تعنيفها في ظروف معينة.[121]

---

115. مقابلة CIVIC مع نائب قائد الفرقة الثالثة شرطة اتحادية، التي تم نشرها في ذلك الوقت في الرشاد والرياض والزاب وداقوق وكركوك، أغسطس 2019.
116. قال أحد المدنيين الذين قابلتهم سيفيك إنه عندما قامت مجموعة من العائلات بزيارة قائم مقام الحويجة للمطالبة بحل لممتلكاتهم المحتلة: "اعترف القائم مقام أنه بعد التحرير، جاء إليه قائد الشرطة الاتحادية وطلب منه الحصول على منازل حيث يمكن لقواته إنشاء مقراتهم. قال القائم مقام إنه عرض عليهم تلك المنازل في حي القادة لأن الحي كان جديدًا وفارغًا وانه سمح لهم بالبقاء هناك ". مقابلة CIVIC مع أحد المهجرين من منطقة الحويجة ، أغسطس 2019.
117. مقابلات CIVIC مع المهجرين من منطقة الحويجة، أغسطس 2019.
118. المرجع نفسه.
119. المرجع نفسه.
120. "خطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 المرأة والسلام والأمن 2014-2018"، حكومة العراق ، https://www.peacewomen.org/sites/default/files/final_draft_Iraq-_nap_1325_eng.pdf
121. هناك ممارسات تقليدية مسيئة ، مثل القتل بدافع الشرف ، والزواج القسري ، وتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى (FGM) في بعض مناطق العراق. وفقًا لليونيسيف ، فإن 10 إلى 25٪ من النساء في محافظة كركوك عانين من تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. انظر: "العراق: ملف إحصائي حول تشويه / بتر الأعضاء التناسلية للإناث" ، صندوق الطوارئ الدولي التابع للأمم المتحدة ، ديسمبر 2013 https://www.28toomany.org/static/media/uploads/Continent%20Research%20and%20Resources/Middle%20East/fgmc_irq.pdf

تفاقمت هذه القضايا الهيكلية بسبب أزمة داعش. في المناطق الخاضعة لسيطرة داعش، فقدت النساء الوصول إلى المجال العام. فرض تنظيم داعش ضوابط اجتماعية صارمة ومجموعة من المعايير الجنوسية الراديكالية في المجتمعات، بما في ذلك الفصل الصارم للنساء عن الرجال من غير الاقارب في الأماكن العامة، مما أثر بدوره على قدرة المرأة على العمل.[122]

وفقًا لمنظمة نسائية محلية، على الرغم من أن تنظيم داعش لم يسيطر على مدينة كركوك أبدًا، فقد أصبح الموقف تجاه النساء في المدينة أكثر تحفظًا في السنوات الأخيرة. ويرجع ذلك إلى وجود المهجرين الذين عاشوا تحت حكم داعش وجاءوا من المناطق الريفية، وكذلك نشر قوات أمن من مناطق جنوب العراق، حيث يُنظر إليهم على أنهم أكثر محافظة تجاه النساء. تُرجمت هذه العوامل إلى زيادة التحرش ضد النساء اللائي يغامرن بالخروج إلى الشوارع وقلة شعور النساء بالراحة في الحيز العام ، مما يؤثر على حياتهن اليومية[123]. خلال إحدى مناقشات مجموعة تركيز مع نساء من مدينة الحويجة نظمتها CIVIC في أكتوبر 2019، قالت المشاركات إن النساء خائفات ومترددات في الذهاب إلى مركز الشرطة وحدهن، على سبيل المثال لتقديم شكوى ضد أزواجهن. "في هذا المجتمع، إذا ذهبت إمرأة إلى مركز الشرطة بمفردها لتقدم شكوى، فإن زوجها سيريد أن يطلقها. ستقول الناس :يجب أن تغسل يديك عن هذه المرأة"[124]. كما سرد المشاركون قصصًا عن الإناث اللاتي يتعرضن للمضايقات في مراكز الشرطة[125]، وهو ما أكدته لاحقًا منظمات غير حكومية أخرى تعمل في المنطقة. "في بعض الأحيان يتحرش ضباط الشرطة بالنساء اللائي يأتين بمفردهن لتقديم شكوى. أخبرتني النساء أن ضباط الشرطة سيجلسون بالقرب منهم مما يجعلهن غير مرتاحات، أو سيحاولون لمسهن أو طلب أرقام هواتفهن والاتصال بهن ليلا"[126]. يمكن تفسير جزء من المشكلة بعدم وجود ضباط شرطة إناث، ولكن أيضًا بسبب نقص الوعي وتدريب ضباط الشرطة على النوع الاجتماعي. إن قلة الإناث داخل القوات الأمنية تعني أنهن غير موجودات أثناء عمليات التطويق والتفتيش حيث تتواجد نساء وأطفال أو أثناء تحري الإناث. وقد ثبت أن هذا مثل مشكلة كبيرة أثناء العمليات العسكرية ضد داعش، لأن عدم وجود ضباط إناث جعل من المستحيل تفتيش النساء اللائي يعبرن الخطوط الأمامية أو بعد استعادة القوات الأمنية لمنطقة ما.

في بعض الحالات، قام أعضاء داعش بالتنكر في زي نساء مدنيات لتنفيذ هجمات انتحارية، مما تسبب في سقوط العديد من الضحايا بين القوات الأمنية. لمعالجة هذه المشكلة- كما وصفت CIVIC في تقارير سابقة- استخدمت القوات الأمنية متطوعات مدنيات، وأحياناً زوجة المختار، لإجراء تحري الإناث[127]. ومع ذلك، فقد شكل هذا عددًا من المشكلات أيضًا، نظرًا لأن المدنيين لم يتم تدريبهم على هذه المهام ويمكن أن يتعرضوا لخطر كبير.

سيكون لإدماج ضباط إناث في عمليات التطويق والتفتيش آثار أوسع على العلاقات بين القوات الأمنية والمدنيين. من المرجح أن تشعر النساء بالأمان إذا كانت الضباط الإناث حاضرات أثناء عمليات البحث. علاوة على ذلك، من الأرجح أن تتواصل الإناث المدنيات مع الضباط الإناث للتعبير عن مخاوفهن، أو لطلب المساعدة، أو حتى لتقديم شكوى.[128]

مضايقة الإناث المهجرات

تتعرض الأسر المهجرة التي ترأسها نساء للتهميش والاستغلال. مع فقدان أزواجهن، فقدت معظم هؤلاء النساء مصدر دخلهن الوحيد. إذا تم النظر إلى العائلات على أنها "تابعة لتنظيم داعش"، فإنها عادة ما تفقد دعم أسرتها أو قريتها أو قبيلتها. وصمة العار هذه أي أن تكون من "عائلات داعش" تعني أن هذه العوائل يمكن أن تكون أهدافًا للمضايقة من قِبل المدنيين الآخرين والقوات الأمنية. أفادت المنظمات غير الحكومية على نطاق واسع بالتمييز الذي تواجهه بعض هذه الأسر بحرمانهم من الوصول إلى المساعدات الإنسانية. على الرغم من المبدأ الإنساني المتمثل في عدم التمييز عند تقديم المساعدة، فقد ورد أن بعض السلطات المحلية والقوات الأمنية وحتى بعض العاملين في المنظمات غير الحكومية قد رفضوا تقديم المساعدة الأساسية، مثل الغذاء أو المواد غير الغذائية، لبعض هذه الأسر.[129]

---

122. "تحليل النوع الاجتماعي والصراع في المجتمعات المتضررة من داعش في العراق" ، أوكسفام، 30 مايو 2017، المجتمعات من-العراق-620272. https://policy-practice.oxfam.org.uk/publications/gender-and-conflict-analysis-in-isis-affected-communities-of-iraq-620272
123. "تقييم مخاوف الحماية في مدينة كركوك" ، CIVIC مارس 2019.
124. مشاركة في مناقشة مجموعة تركيز تم تنظيمها في مدينة الحويجة، أكتوبر 2019.
125. المرجع نفسه.
126. مقابلة CIVIC مع موظفة من منظمة غير حكومية تعمل في مدينة الحويجة، أكتوبر 2019.
127. " الموصل: تحديات حماية المدنيين بعد داعش"، مركز المدنيين في الصراع، مايو 2018 ، https://civiliansinconflict.org/publications/policy/mosul-civilian-protection-challenges-2/ ؛ "سياسات وممارسات الحماية المدنية: دروس من عمليات القوات الامنية ضد داعش في المناطق الحضرية" ، مركز المدنيين في الصراع، أكتوبر 2019 ، https://civiliansinconflict.org/publications/research/policies-practices-to-protect-civilians/
128. مقابلة CIVIC مع أحد أعضاء مجموعة الحماية المدنية في كركوك التي أنشأتها CIVIC في يوليو 2019 ؛ انظر أيضا المرجع 28.
129. مقابلات CIVIC مع المنظمات غير الحكومية التي لديها حاليا أنشطة في مخيمات المهجرين في محافظة كركوك، أو عملت هناك في الماضي، مدينة كركوك، يوليو وأغسطس 2019 ؛ "المدان. النساء والأطفال، معزولون ومحاصرون في العراق "، منظمة العفو الدولية، أبريل / نيسان 2018 ، https://www.amnesty.org/en/documents/mde14/8196/2018/en/

تم إدراج بعض المهجرين على القائمة السوداء من قبل القوات الأمنية بسبب الانتماء الحقيقي أو الاشتباه بأن لأحد أفراد الأسرة علاقة مع داعش. يستند تحديد الهوية هذا إلى عدة قوائم يحتفظ بها عدد كبير من قوات الأمن المشاركة في العمليات العسكرية ضد داعش أو المسيطرة على الارض في محافظة كركوك. ومع ذلك، تقدم عملية تحديد الهوية هذه سلسلة من المشكلات من منظور قانوني. حيث تم التعريف بهم كمشتبه بهم محتملين من قبل أفراد غير معروفين في المجتمع ، وليس من محكمة عراقية ، ومن بينهم عائلات بأكملها حيث انضم فرد واحد أو تعاون مع داعش، على الرغم من أن بقية أفراد الأسرة لم يشاركوا في أي عمل جنائي.

كما ذُكر أعلاه، أُجبرت مئات العائلات التي يُعتقد أنها على صلة بتنظيم داعش على مغادرة منازلها في الحويجة وداقوق، وتم وضعهم في شاحنات من قبل القوات الأمنية، وتم نقلهم إلى مخيمات المهجرين في محافظة كركوك، ولا سيما مخيم داقوق. قد تقدم القوات الأمنية قائمة بأسماء هؤلاء الأشخاص المهجرين "المدرجين في القائمة السوداء" ، وتوجه إدارة المخيم لتقييد حركتهم خارج المخيم. وفقًا لعدد من المنظمات غير الحكومية التي تحدثت إليها CIVIC ، كان هؤلاء الأفراد بحاجة إلى كفيل من أجل مغادرة المخيم للذهاب إلى العمل، أو الذهاب للتسوق في بلدة قريبة، أو حتى الذهاب إلى المستشفى. من شأن الكفيل، وهو شخص لم يتم إدراجه في القائمة السوداء، ان يدعم طلب الشخص صحب الطلب ويؤكد أن الشخص الذي سيكفله لا يمثل تهديدًا أمنيًا.[130]

ناضلت العديد من العائلات للعثور على راعٍ (كفيل) يمكنه دعم طلباتهم. أخبرت بعض النساء CIVIC أن أفراد القوات الأمنية الذين يحرسون المخيمات يطلبون منهن أرقام هواتفهن مقابل السماح لهن بالعبور من بوابة المخيم.[131]

قالت أخريات ممن تمت مقابلتهن إنهن تلقين مكالمات من رجال، أو اتصل بهن رجال من المعسكر أو حراس الأمن، وطلبوا منهن الحصول على خدمات جنسية مقابل المال أو المساعدة[132]. أخبرت المنظمات غير الحكومية العاملة في مخيمات المهجرينً في محافظة كركوك CIVIC بأنها تعلم بوجود الدعارة والاستغلال الجنسي في المخيمات وأن النساء يُطلب منهن الحصول على خدمات جنسية مقابل المساعدة[133]. أخبرت إحدى موظفات المنظمات غير الحكومية CIVIC أن الوضع أسوأ بكثير في مخيم داقوق، "إنه مثل السوق"[134]. وبينما قال موظفوا المنظمات غير الحكومية أن الوضع في ليلان 1 وداقوق 2 أفضل، فانهم اعترفوا بأنه لا يزال يحدث.[135]

كما اعربت بعض النساء عن مخاوفهن من التعرض للاعتداء أثناء الليل. رغم أن أياً من النساء اللائي قابلتهن CIVIC لم تبلغ عن تعرضها لأية محاولات إعتداء جنسي في مخيمات المهجرين ، فقد أكدت المنظمات غير الحكومية العاملة في المخيمات أن هذه الحوادث وقعت في ليلان 1 و 2 ، وفي معسكر داقوق السابق ، وفي مخيمات أخرى في جميع أنحاء العراق.[136]

في حين أن هناك آليات يمكن ان يتبعها الأشخاص المهجرون للإبلاغ عن الانتهاكات إلى إدارة المخيمات، وأن هناك وحدة مختصة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي في جميع المخيمات في محافظة كركوك، إلا أنك كليهما غير فعال. وفقًا لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي تمت مقابلتها من أجل هذا التقرير، فإن هناك مخيمات مختلفة للمهجرين لديها آليات مختلفة للمهجرين للشكوى والإبلاغ عن الانتهاكات مثل صناديق الرسائل وموظفي الحماية العاملين في المخيم إدارة المخيم وحتى الخط الساخن[137]. ومع ذلك، يبدو أن العديد من شكاوى العنف القائم على النوع الاجتماعي تختفي وبالتالي لم يتم التحقيق فيها.[138]

هناك أيضًا حالات للبغاء أو "ممارسة الجنس من اجل النجاة" حدثت في مخيمات المهجرين في محافظة كركوك، ومع ذلك، فإن المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة تحجم عن التدخل، بحجة أن النساء المهجراتً يجب أن يكون لهن الحرية في اتخاذ القرار بأنفسهن، وأنه من الصعب معالجة القضية. ونتيجة لذلك، فإن النساء المهجراتً في وضع ضعيف ومعرضات بدرجة عالية للاستغلال. يجب على السلطات الحكومية والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والقوات الأمنية اتخاذ التدابير اللازمة لتجنب خطر الاستغلال.[139]

---

130. مقابلات CIVIC مع المنظمات غير الحكومية التي لديها حاليا أنشطة في مخيمات المهجرين في محافظة كركوك، أو عملت هناك في الماضي، مدينة كركوك، بين يوليو وأكتوبر 2019.
131. مقابلات CIVIC مع إمراة مهجرة من اللائي يعشن في مخيم ليلان 1 ، الواقع في منطقة داقوق، يوليو وأغسطس 2019.
132. مقابلات CIVIC مع اثنتين من المهجرات اللائي يعشن في مخيم ليلان 1 ، الواقع في منطقة داقوق، أغسطس 2019. لمزيد من المعلومات، انظر أيضًا: النساء والأطفال، معزولون ومحاصرون في العراق "منظمة العفو الدولية.
133. مقابلات CIVIC مع المنظمات غير الحكومية التي لديها حاليا أنشطة في مخيمات المهجرين في محافظة كركوك ، أو الذين عملوا هناك في الماضي ، مدينة كركوك، بين يوليو وأكتوبر 2019.
134. مقابلة CIVIC مع أحد العاملين في منظمة غير حكومية، مدينة كركوك، يوليو وأغسطس 2019.
135. المرجع نفسه.
136. مقابلات CIVIC مع المنظمات غير الحكومية التي لديها حاليا أنشطة في مخيمات المهجرين في محافظة كركوك، أو الذين عملوا هناك في الماضي، مدينة كركوك، بين يوليو وأكتوبر 2019.
137. المرجع نفسه..
138. مقابلة CIVIC مع أحد العاملين في منظمة غير حكومية، مدينة كركوك، يوليو وأغسطس 2019.
139. مشاكل الحماية الأخرى التي تؤثر على الأشخاص المهجرين هي مشاكل تجديد أو الحصول على الوثائق المدنية المفقودة، والمشاكل المحيطة بالحصول على تصريح أمني من أجل العودة إلى مناطقهم الأصلية. نظرًا لتعقيد هذه المشكلات، ولأنها تؤثر على الأشخاص المهجرين في مختلف المحافظات في العراق، سيتم التعامل مع مخاوف الحماية هذه في ملخص السياسة القادم حول موضوع عودة المهجرين إلى مناطقهم الأصلية والتأثير الذي تحدثه الجهات الفاعلة الأمنية عملية العودة.

الاستنتاجات

بينما يحاول المدنيون في كركوك إعادة بناء حياتهم ومجتمعاتهم بعد انتهاء العمليات القتالية الرئيسية، فإن نجاح جهود تحقيق الاستقرار بعد داعش سيعتمد بشدة على ما إذا كان بإمكان القوات الأمنية حماية المدنيين من الهجمات والاستجابة لشواغلهم المتعلقة بالحماية.

شنت خلايا داعش، الموجودة في المناطق الريفية بكركوك، هجمات ضد السكان في شكل هجمات بقذائف الهاون، والحرق العمد، والاغتيالات التي استهدفت المدنيين وقادة المجتمع وقد أدى ذلك إلى إبطاء عودة المهجرين واعاق إعادة تفعيل النشاط الاقتصادي. إن مضايقة السكان المحليين الذين يُنظر اليهم كمتعاطفين مع داعش، وقيام بعض افراد القوات الامنية بطلب الرشى منهم قد أثر سلبًا على نظرة السكان المحليين للقوات الامنية.

لمواجهة تهديد داعش للمدنيين تحتاج الحكومة العراقية والقوات الأمنية ان تقوم بحماية السكان بشكل استباقي من العنف من خلال الاستجابة لمخاوفهم، وتوفير ردع ثابت وفعال من الهجمات، وتحميل أنفسهم المسؤولية أمام الأشخاص المكلفين بحمايتهم. عندها فقط سوف تكون الثقة بين المدنيين والقوات الأمنية- الضرورية لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل والانتعاش الاقتصادي- ستكون راسخة.

الغلاف الخلفي

سيارة مفخخة لداعش في قرية بشير، كركوك، 2016

سحر محمد علي - CIVIC

الإدراك.الحيلولة دون.الحماية.جبر الضرر

T +1 202 558 6958
E info@civiliansinconflict.org